

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: التسيير

التخصص: الادارة المالية للمؤسسات

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم:



عنوان الموضوع:

**دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية من وجهة
نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
-دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة -**

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

من إعداد الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

- حيمر مروان - قروش عيسى

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مير احمد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
قروش عيسى	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
بعيطيش شعبان	أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

والذي أهديته:

(إلى روح أمي الطاهرة) أدعو الله لكي بالرحمة و المغفرة إلى أن يجمعنا

رب العباد في الجنة إن شاء الله. وأدعو الرحيم الحليم أن يجعلها صدقة جارية في ميزان حسناتها ونورا في قبرها.

وإلى أبي أكرمه الله وأطال عمره بالخير البركات.

إلى زوجتي التي وقفت معي في السراء والضراء وشجعني في إتمام هذا العمل دون أن انسي ابنائي أجد ، وائل ، ملك.

إلى كل أخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأصدقاء .

حيمروان



شكر وتقدير

اللهم إني أسألك إيماناً دائماً، وقلبا خاشعاً، وعِلماً نافعاً، وبقينا صادقا
ودينا قيا، وأسألك دوام العافية وأسألك تمام العافية، وأسألك الشكر

على العافية، وأسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين
نشكره ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه للذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين.
"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالشثناء العطر والشكر الجزيل والعرفان بالجميل الى الاستاذ المحترم
السيد: عيسى قروش على كل ما قدمه من توجيهات قيمة وملاحظات من أجل إثراء هذا العمل.
كما نتقدم بالشكر والامتنان للأساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة الموقرة.
ولا يفوتنا ان نشكر كافة اطارات و عمال وكالة ANSEJ

واخص بالذكر الاستاذ عبد الرزاق جباري



الفهرس

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار العام لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها	1-38
المبحث الأول: ماهية الاستثمار والمشروع الاستثماري	2-9
المطلب الأول: تعريف الاستثمار	2
المطلب الثاني: تصنيف الاستثمارات	3
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار	6
المطلب الرابع: مفهوم و أهداف المشروع الاستثماري	7
المطلب الخامس: أنواع المشاريع الاستثمارية	9
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى	10-19
المطلب الاول : مفهوم وخصائص دراسة الجدوى	10
المطلب الثاني : أهمية و أهداف دراسة الجدوى	11
المطلب الثالث: تصنيفات ومراحل دراسة الجدوى و مجالاتها التطبيقية	13
المطلب الرابع: متطلبات دراسة الجدوى، صعوباتها ومشاكلها	18
المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية	20-37
المطلب الأول: تعريف الدراسة المالية وأهميتها .	21
المطلب الثاني: التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة.	22
المطلب الثالث : تعريف وأهمية تقييم المشاريع	26
المطلب الرابع: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية	27

68-39	الفصل الثاني: دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة
48-40	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .
41	المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.
43	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .
46	المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض
53-49	المبحث الثاني : شروط الاستفادة من الإعانة و المزايا الممنوحة من طرف الوكالة
49	المطلب الأول: الشروط اللازمة للاستفادة من حوافز الوكالة.
50	المطلب الثاني: مستويات الإعانة الممنوحة .
51	المطلب الثالث: الإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة
67-54	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للمشروعات في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-فرع المسيلة
54	المطلب الاول :التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-فرع المسيلة
55	المطلب الثاني : دراسة مشروع
69	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01)	التدفقات النقدية الصافية	25
جدول رقم (02)	مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	50
جدول رقم (03)	هيكل المالي	55
جدول رقم (04)	جدول اهتلاك القرض البنكي	55
جدول رقم (05)	هيكل الاستثمار	56
جدول رقم (06)	رقم الاعمال	57
جدول رقم (07)	رقم الاعمال التقديري خلال سنوات العمر الإنتاجي للمشروع	57
جدول رقم (08)	مواد ولوازم مستهلكة التقديرية	57
جدول رقم (09)	الخدمات التقديرية	58
جدول رقم (10)	مصاريف المستخدمين التقديرية	58
جدول رقم (11)	الميزانية الافتتاحية	59
جدول رقم (12)	الميزانية التقديرية للسنة الاولى والثانية من العمر الانتاجي	60
جدول رقم (13)	الميزانية التقديرية للسنة الثالثة والرابعة من العمر الانتاجي	61
جدول رقم (14)	الميزانية التقديرية للسنة الخامسة والسادسة من العمر الانتاجي	62
جدول رقم (15)	الميزانية التقديرية للسنة السابعة والثامنة من العمر الانتاجي	63
جدول رقم (16)	حساب النتائج التقديري	64
جدول رقم (17)	معيار فترة الاسترداد	65

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	اطار منطقي لمراحل أي مشروع استثماري	شكل رقم (01)
35	شجرة القرار	شكل رقم (02)
53	مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	شكل رقم (03)
54	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع المسيلة	شكل رقم (04)

مقدمة عامة

مقدمة

حظيت دراسات الجدوى و تقييم المشروعات باهتمام الباحثين و الدارسين والمستثمرين و رجال الأعمال و صناع القرارات الاستراتيجية، على اعتبار أن المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية منها و العالمية و ما يرتبط بها من آثار على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، سواء في مجال المنافسة و سيادة قوى العرض و الطلب أو زيادة سرعة و حجم المعاملات في أسواق المال المحلية و العالمية أو ثورة المعلومات و عولمة الاقتصاد، جعلت من هذه الدراسات ضرورة حتمية في أي مخطط إستراتيجي للمستقبل، بالإضافة إلى كونها دراسات وقائية للمستثمرين من مخاطر عدم التأكد في ظل مناخ استثماري عالمي ملئ بالمتغيرات و المفاجآت. إذ فرضت دراسات الجدوى نفسها كأحد الأساليب العلمية في إدارة التوسعات الاستثمارية و التطوير التكنولوجي و صنع القرارات.

و لم تقتصر دراسات الجدوى على المجالات الاقتصادية فحسب، بل تعدتها إلى المجالات الإستراتيجية و العسكرية و السياسية و الاجتماعية في الدول المتقدمة، لذلك تعتبر دراسات الجدوى أداة علمية على درجة عالية من الأهمية لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية على مدى العمر الافتراضي للمشروع بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد و المخاطرة.

ان تحديد الأولويات في المشاريع الاستثمارية يتطلب وضع مجموعة من المعايير التي تساعد على ترتيب المشروعات وفقا لأهميتها ونجاحاتها الاقتصادية ، بغية المفاضلة بين المشروعات ولتجاوز الفاشلة منها من جهة و هدر الأموال من جهة أخرى؛ ولهذا يجب الاهتمام بدراسة الجدوى التي تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها.

وتعد دراسات الجدوى المالية ترجمة عملية وعلمية لسياسات ومناخ الاستثمار ،التي تساعد حاملي المشاريع والهيئات الداعمة للاستثمار على اتخاذ القرار الانسب للاستثمار ، كما هو الحال بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي اصبح يدور حولها الكثير من الاسئلة حول مدى اهمية ودور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ قرار قبول او رفض المشاريع الاستثمارية.

الاشكالية

وعليه تتضح معالم اشكالتنا الرئيسية كالتالي:

ما اهمية الجدوى المالية في اتخاذ قرار الاستثمار في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟
لمعالجة هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما أثر دراسة الجدوى على قرار الاستثمار ؟
- 2- كيف يتم دراسة الجدوى المالية في مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟



مقدمة عامة

3- ماهي معايير التقييم الانسب في دراسة مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1- لاستثمار اهمية بالغة في المؤسسة باعتباره اساس قيامها واستمرارها وتوسيع نشاطها.
- 2- دراسة الجدوى المالية لها اهمية كبيرة في تقييم المشاريع الاستثمارية بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي تساعد على اتخاذ قرار التمويل من عدمه .
- 3- تقييم المشاريع لا يعتمد على طريقة واحدة ، وانما يتطلب التكامل بين مختلف معايير وأساليب التقييم.

اهمية البحث:

- تكمن أهمية البحث في الاهتمام المتزايد باعداد دراسات الجدوى المالية لابرار جدوى المشروعات الاستثمارية ومنافعها وصياغة دليل لحاملي المشاريع والهيئات الداعمة للاستثمار لاتخاذ القرار السليم او المفاضلة بين المشروعات ومن ثم اختيار الافضل منها تجنباً للخسارة والافلاس.

اهداف البحث:

تمثل اهداف الدراسة في التعرف على اهم الخطوات الاساسية والمراحل التي على اساسها يتم اتخاذ او تبني القرارات الاستثمارية المناسبة اما بالتخلي عن المشروع المقترح او العمل على تنفيذه ولهذا سنتعرف من خلال هذا البحث على كل من:

- توضيح لماهية الاستثمار والمشاريع الاستثمارية
- تبيان مدى اهمية القرارات الاستثمارية من خلال تقييم المشاريع .
- التعرف على اساليب تقييم المشاريع في مختلف الظروف.

منهجية البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يركز على الوصف الدقيق لظاهرة ما أو موضوع معين و يهتم بجمع كم كبير من المعلومات عنها، واستخلاص النتائج من اجل اتخاذ القرار هذا من جهة ومن جهة اخرى اعتمدنا على الاسلوب الكمي من اجل السعي للوصول لنتائج ملموسة.

اسباب اختيار الموضوع:

دوافع موضوعية

- شعورنا باهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسة الجزائرية والتطورات التي عرفتتها في السنوات الاخيرة.
- فشل العديد من الاستثمارات نتيجة سوء القيام بعمليات التقييم أي سوء دراسة وتسيير المشاريع بجدية على مستوى العديد من المؤسسات الوطنية.



مقدمة عامة

دوافع شخصية:

- تخصصنا في المالية والذي يعتبر أحد التخصصات المهمة بإنجاز دراسة هذا النوع من المواضيع.
- إطلاعنا على الموضوع بحكم عملي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

الدراسات السابقة في الموضوع:

- أ- دراسة ل : زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة ، 2007.
- ب- دراسة ل : برحومة عبد الحميد ، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة ، 2007.
- ج- سعودي بلقاسم ، تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، 2002.
- د- بن حسان حكيم ، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الإستثمارية، مذكرة ماجستير ، 2006.
- هـ - قويدري محمد، اسس دراسات الجدوى و معايير تقييم المشروعات الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، 1998.

صعوبات البحث:

- قلة المراجع الخاصة بدراسات الجدوى وكذا الباحثين في هذا الاختصاص ببلادنا .
- صعوبة تطبيق معايير التقييم لدراسة الجدوى على الواقع وهذا لعدم توافر المعلومات المتعلقة بالسوق بالمشاريع وبيئتها ومكان تموضعها .

هيكل البحث:

من أجل ضبط موضوع البحث سيتم تقسيمه إلى فصلين على النحو الموالي:

الفصل الأول : الإطار العام لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها:

نتطرق فيه لماهية الاستثمار والمشروع الاستثماري، أهمية و أهداف دراسة الجدوى وانواعها ، مفهوم واهداف دراسة الجدوى واهم معايير تقييم المشاريع الاستثمارية .

الفصل الثاني : دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع

المسيلة : قمنا بتقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، شروط الاستفادة من الإعانة و المزايا الممنوحة من طرفها، نموذج ل احد المشاريع الممولة في اطار الوكالة مع وضع معايير تقييم غير المعمول بها في هذه الاخيرة.



الفصل الأول



الفصل الأول: الإطار العام لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ومعايير تقييمها.

تمهيد:

إن الموضوع الذي نحن بصدد دراسته في بحثنا هذا هو دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ، لذا علينا قبل الخوض في صلب الموضوع التعرف على الاستثمار الذي له دور ليس بالهين في تنمية الاقتصاد باعتباره أداة فعالة لإنشاء و مضاعفة الثروات، ثم الانتقال لإلقاء نظرة بسيطة حول المشروع الاستثماري الذي يعتبر النواة الأساسية في بناء الإقتصاد الوطني و محور اهتمام رئيسي في التحليل الاقتصادي لكافة المجتمعات. وصولا إلى إعطاء مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى ، و التي تمثل ضرورة حتمية لا بد منها قبل الانطلاق في تحويل المشروع من مجرد فكرة إلى حقيقة ملموسة و هذا لضمان نجاح المشروع و تجنب المستثمرين الدخول في مشاريع غير مربحة ، و لمزيد من الشرح والإيضاح نعرض الفصل الآتي مقسما إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار والمشروع الاستثماري

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى.

المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية.



المبحث الأول: ماهية الاستثمار والمشروع الاستثماري

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار نذكر منها:

التعريف الأول :

"المقصود باصطلاح الاستثمار هو استخدام للأصول في إقامة مشروعات جديدة أو منشآت قائمة يدر من ورائه عائدا أو فائدة إضافية لها، فهو إذن أي نشاط استثماري ينطوي على ممارسة أعمال يترتب عليها إنفاق، و ينجم عنه تكوين أصول استثمارية يمكن تشغيلها والاستفادة منها لفترات زمنية مقبلة."¹

التعريف الثاني :

"أنه استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن تحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل، معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زياد ثروة المستثمر."²

التعريف الثالث :

"هو توظيف الأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات مالية في المستقبل تعويضا عن :

أ- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلق عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول.

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم .

ج- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع

لها."³

التعريف الرابع :

"الاستثمار هو إنشاء موارد ثابتة، هي عبارة عن هياكل مادية مثل وسائل العمل المختلفة كالتهيزات

والمباني، وهو أيضاً إنشاء رأس مال ثابت نظراً لأن تلك الموارد ليست سوى قيم مادية استعماله يعاد

استعمالها في الإنتاج."⁴

¹ - محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار، الطبعة الثانية، القاهرة، 2000، ص 13
² - محمد صالح المناوي- نهال فريد مصطفى-جلال إبراهيم العبد، الاستثمار في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية. 2003، ص 32.

³ - أرشد فؤاد التميمي ، أسامة عزمي سلام ، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن ، 2004، ص 16.

⁴ - محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهدى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص 14.



المطلب الثاني: تصنيف الاستثمارات¹

إن استثمار أي مال قد يتخذ أشكال عدة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

أولاً : التصنيف حسب الموضوع:

يمكن أن نميز بين شكلين:

1- استثمارات مادية: وهي الشكل التقليدي لعملية الإستثمار و يشتمل على الاستثمار في

الآلات والبناء والعقار ونميز بين حالتين:

استثمار مستقراً: و هو حالة توسيع منشأة بغرض مواجهة الزيادة المستمرة في الطلب و تشمل هذه الحالة على

مشاريع التحديث في المنشأة بغرض زيادة القدرة

التنافسية عن طريق حفظ كلفة الإنتاج و تحسين النوعية.

استثمار مستقل (مباشر): و هو استثمار يحدث نتيجة قرار إداري له علاقة بالسياسة العامة للمنشأة مثل

قرارات التوسيع أو التبدل في نوع المنتجات أو طرح منتج جديد في السوق أو إنشاء الاستثمار.

2- استثمارات معنوية: وتمثل في الأصول المعنوية (شهرة المحل، التراخيص، حق الإيجار . . الخ). سواء

كانت موظفة أم لا، وتشمل على العموم الديون قصيرة الأجل عندما ترتبط بالمساهمات.

ثانياً : التصنيف حسب الزمن:

ويمكن تقسيم هذا التصنيف إلى ثلاث أنواع:

1- استثمارات قصيرة الأجل: وهي تتضمن أدوات الأسواق النقدية التي لا تتجاوز آجالها غالباً سنتين

كالاستثمارات بالأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة، القبولات البنكية أو شهادات الإبداع.

2- استثمارات متوسطة الأجل: وهي التي يتم إنجازها في مدة تتراوح بين 2 و 5 سنوات كما يعتبر هذا

النوع من الاستثمارات مكماً للوصول إلى الأهداف الإستراتيجية التي تحددها المؤسسات .

3- استثمارات طويلة الأجل: تأخذ الاستثمارات طويلة الأجل شكل أسهم وسندات ومشاريع حقيقية

تفوق مدة إنجازها خمس (05) سنوات وهي تتطلب أموال ضخمة لذا سميت باستثمارات رأسمالية.

ثالثاً: التصنيف حسب الطبيعة القانونية.

وينقسم بدوره إلى ثلاث أقسام:

1- استثمارات عمومية:

وهي المشروعات التي يكون على الدولة مهمة إنشائها وذلك في إطار التنمية الشاملة من أجل تحقيق

حاجيات المصلحة العامة كاستثمارات حماية المحيط من التلوث وإنجاز الطرق والمطارات. . الخ.

¹ - هوشيار معروف ، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى، 2003، ص37.



2- استثمارات خاصة:

الهدف الأول لهذا النوع من المشاريع هو تحقيق الربح بصفة خاصة لأن إنجازها يكون من طرف الخواص.¹

3- استثمارات مختلطة:

وهي اندماج بين المؤسسة العامة والمؤسسة الخاصة بغرض إنشاء مشاريع ضخمة تتطلب رؤوس أموال كبيرة، فهنا تلجأ الدولة إلى فتح الشركة بينها وبين الخواص.

رابعا : التصنيف حسب اتجاهات التأثير.

وتصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى:

1- استثمارات إنتاجية مباشرة:

تهتم الاستثمارات المباشرة بتوليد قيم جديدة سواء كانت قيم السلع أو الخدمات أو العوائد المتولدة عن نشاطات المحفظة الاستثمارية في الأسواق المالية.

2- استثمارات إنتاجية غير مباشرة:

فهي تساهم في بناء مشروعات أو أنها ركائز اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية تخدم الإنتاج المباشر وتشمل هذه الاستثمارات كلا من مشروعات البنية التحتية ومشروعات البنية الفوقية.

مشروعات البنية التحتية مثل النفقات الاستثمارية التي تتم على مباني السكن والتعليم والصحة . . الخ، أما المشروعات الفوقية فتتمثل في إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في الوحدات الإنتاجية، الصناعية، الزراعية، الخدماتية... الخ.²

خامسا: التصنيف حسب التدفقات النقدية المنتظرة عبر الزمن:

حسب هذا المعيار نجد أربع مجموعات مصنفة حسب تدفقات الخزينة التي تولدها:

1- تدفق نقدي خارج - تدفق نقدي داخل:

ويكون التدفق النقدي الخارج في مثل هذا النوع من الاستثمارات متمثل في ثمن شراء الأصل الاستثماري، أما التدفق النقدي الداخل فيتمثل في ثمن بيع الأصل في نهاية المدة، كاستثمار في الأراضي، التحف، المجوهرات والمعادن النفيسة.

2- تدفقات نقدية خارجة مستمرة - تدفق نقدي داخل:

وينجم عن هذا النوع من الاستثمارات تدفقات نقدية خارجة مستمرة متمثلة في تكلفة الإنشاء والإعداد، وتدفق نقدي داخل متمثل في القيمة الحقيقية للاستثمار المتنازل عنه، كاستثمار في التجهيزات الاجتماعية.

¹ - هوشيار معروف ، نفس المرجع 2003 ص 43 .

² - هوشيار معروف ، نفس المرجع 2003 ص 38 .



3- تدفق نقدي خارج -تدفقات نقدية داخلية مستمرة:

ويمثل التدفق النقدي الخارج في ثمن شراء الأصل الاستثماري، أما التدفقات النقدية الداخلة المستمرة فتتمثل في الإيرادات السنوية التي يحصلها، ومثال ذلك الاستثمار في الأوراق المالية.

4- تدفقات نقدية خارجة مستمرة - تدفقات نقدية داخلية مستمرة:

ويترتب على هذا النوع تدفقات نقدية خارجة مستمرة في السنوات الأولى، والمتعلقة في تكاليف الإنشاء، الإعداد و التشغيل بينما التدفقات النقدية الداخلة المستمرة فيه ناتجة عن المكاسب النقدية السنوية، ومثال ذلك الاستثمار في المصانع و والتجهيزات الضخمة وبراءات الاختراع.

سادسا :التصنيف حسب الغاية :

يصنف الاستثمار حسب الغاية منه او المهدف من انشاءه الى استثمار تطوير واستثمار¹.

1- استثمار تطوير :

والغاية منه تطوير المؤسسة وذلك بالرفع من طاقتها الانتاجية عن طريق استخدام وسائل انتاج حديثة وهو نوعان :

أ- استثمار الطاقة : الزيادة في الطاقة الانتاجية للمؤسسة بهدف تنويع تشكيلة المنتجات والزيادة في حجمها .

ب- استثمار استراتيجي :ويهتم بتحضير ووضع خطط مستقبلية للمؤسسة لتخفيض التكاليف وتوسيع حصة المؤسسة في السوق والتقليص من مخاطر تحقيق خسائر ناتجة عن انحرافات قد تحدث أثناء تنفيذ الخطط.

2- استثمار حماية : الغرض من هذا الاستثمار هو حماية نشاطات المؤسسة وخاصة الرئيسية منها من خطر

التوقف ، كأن تستثمر مؤسسة تعمل في مجال النسيج في زراعة القطن باعتباره مادة أولية أساسية للعملية الانتاجية وذلك لتفادي الإنقطاعات في التموين من هذه المادة الأساسية .

¹ - د برحومة عبد الحميد ، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد، جامعة قسنطينة ، الدفعة 2006-2007، ص7.



المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

مهما كان نوع الاستثمار فإنه يتعرض لمخاطر كثيرة سواء كانت متوقعة أو فجائية. والتي تؤثر على مردوده الاقتصادي ، لذلك تعتبر المخاطر عنصراً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار، فالمستثمر يهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة ممكنة من المخاطرة.¹ وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم هذه المخاطر.

- المخاطر النظامية:

و هي المخاطر التي لا يمكن للمستثمر التحكم فيها و تتعلق بالبيئة و المحيط وأيضاً بالنظام المالي، و حتى السياسي السائد و الوضع الاقتصادي الذي يشجع على الاستثمار و هي تؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء.

-المخاطر غير النظامية:

و تتعلق هذه المخاطر بطبيعة الاستثمار، نوعه و مدته فمثلاً الاستثمارات الطويلة أكثر عرضة للمخاطر من القصيرة و عليه فإن كل مستثمر يتحمل هذه المخاطر وحده و ذلك حسب مشروعه.

- مخاطر النشاط الصناعي: تتمثل في خسارة المستثمرين لأرباح الشركات الصناعية و ذلك إثر تدهور حالة هذه الشركة نتيجة ارتفاع أسعار البترول مثلاً، أو انخفاض قيمة العملة.

-مخاطر أسعار الفائدة:

إن ارتفاع سعر الفائدة يسبب لأصحاب الأسهم الموظفة في المشروعات أثر سلبي على حجم العائد، فكثر التذبذبات تؤثر على المستثمرين و بالتالي على قرارات الاستثمار.

-مخاطر السوق:

إن تقلبات السوق تؤثر على الاستثمارات و حجمها، فمثلاً انخفاض أسعار البترول يؤثر على المشاريع في هذا المجال، و يوجه الاستثمارات إلى مجالات أخرى قد تعود بعائد ضئيل فيما لو استثمرت في مجال المحروقات.

-مخاطر التضخم و الائتمان:

التضخم بطبيعته يؤثر على القدرة الشرائية للنقود و يؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للأصول و المنقولات، إضافة إلى عدم تمكن المستثمر من دفع ما عليه من ديون.

المطلب الرابع: مفهوم و أهداف المشروع الاستثماري

اولاً: مفهوم المشروع الاستثماري

التعريف الاول

¹ - محمد مطر، 'إدارة الاستثمارات'، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2 الأردن 1999 ، ص 45.



تعريف المشروع الاستثماري على أنه "كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه و يديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف و المزج بين عناصر الإنتاج و يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع و الخدمات و طرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"¹ و يفهم من كل ذلك أن هناك عناصر معينة يتكون منها مفهوم المشروع هي :

❖ نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة و يؤدي إلى وجود منتجات و هو يلوح كفرصة سرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا و اقتصاديا.

❖ المنظم الذي يقوم بالتأليف و المزج بين عناصر الإنتاج.

❖ 3. السوق و خصائصه، التي يتم تصريف الإنتاج فيها، و لا بد أن يكون للمشروع الاستثماري طلب على منتجاته.

❖ الربح أو العائد على الاستثمار كهدف أساسي بالإضافة إلى أهداف أخرى إن وجدت، و بالتالي يشمل العائد هنا العائد المادي و الاجتماعي.

❖ الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري ل يتمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية.

❖ المخاطرة، حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار أي مشروع اقتصادي، حيث يتحمل المشروع الربح أو الخسارة الناتجة عن نشاطه.

التعريف الثاني

"المشروع الاستثماري يعرف على انه اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا".²

التعرف الثالث

"المشاريع الاستثمارية هي مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها وتحليلها كوحدة منفصلة، وكل المشاريع لها نقطة بداية ونقطة نهاية، ذلك بغية تحقيق هدف معين".³ ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج التعريف التالي:

"المشروع الاستثماري هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها والتي يقوم بها مجموعة من الأشخاص والتي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية، بغرض الحصول على مدا خيل أو عوائد نقدية وغير نقدية".

¹ - زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد كمي ، جامعة قسنطينة ، الدفعة 2006-2007، ص7.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص5

³ - عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص19.



ثانيا: أهداف المشروع الاستثماري.¹

يعتبر تحديد هدف المشروع نقطة الارتكاز التي تنطلق منها دراسة تحليل جدوى المشروع. و لأن أهداف المشروعات الخاصة تختلف عن أهداف المشروعات العامة باختلاف وجهة نظر المستثمر الخاص عن وجهة نظر الاقتصاد الوطني فإن أهداف المشروعات تنقسم إلى مجموعتين هي:

1- أهداف المشروع الخاص:

تفترض النظرية الاقتصادية أن تحقيق أقصى ربح يعتبر من الأهداف الرئيسية للمشروع، و المقصود بالربح هنا هو صافي الربح الذي ينتج عن المقارنة بين حصيلة المبيعات و تكاليف الإنتاج، و يندرج ضمن تكاليف الإنتاج بهذا المعنى كل النفقات التي يتحملها المشروع، و لكن على الرغم من أن تحقيق الربح يعتبر ضروريا لضمان بقاء المشروع و استمراريته و نموه، إلا أنه ليس الهدف الوحيد، بل هناك أهداف أخرى مثل تحقيق أقصى قدر من المبيعات لتحقيق مكانة كبيرة في الأسواق، زيادة الإيرادات و تحقيق الأهداف الخاصة للمديرين الذين ترتبط مصالحهم برقم الأعمال، الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة و موقف مالي سليم، حماية النشاط الرئيسي للمشروع من خطر توقف الإنتاج، تعظيم الصادرات و كسب سوق خارجي، و غيرها من الأهداف التي يمكن للمستثمر الخاص أن يسعى إليها.

2- أهداف المشروع العام:

يعتبر تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من وراء ذلك أم لا، إلا أن هذا لا يعني أن المشروعات العامة لا تهدف إطلاقا إلى الربح بل يجب أن لا يتم ذلك على حساب الأهداف التي أنشئ المشروع العام من أجلها. سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أو مالية أو استراتيجية أو اجتماعية أو غيرها.

3-أهداف المشروع الاستثماري المشترك :

يهدف المشروع الاستثماري المشترك إلى تحقيق أهداف إضافية تتمثل في:

- الانتقال التكنولوجي.
- استغلال الفرص الجديدة للسوق.
- المشاركة في المخاطر

المطلب الخامس: أنواع المشاريع الاستثمارية.

يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية بما فيها مشروع الشراكة إلى أنواع مختلفة تبعا لعدد من المعايير نذكر منها

أولا القابلة للقياس: حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:²

¹ - زهية حوري، نفس المرجع، ص11.

² - د عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، نفس المرجع ، ص9-11.



1- مشروعات قابلة للقياس: هذه المشروعات تنتج منتجات قابلة للقياس أو التقييم النقدي و قد تكون هذه المنتجات سلع أو خدمات و يتم تحديد قيمتها النقدية في الأسواق الخاصة بها و ذلك باستعمال أسعار السائدة في هذه الأسواق كالمشروعات الزراعية و الصناعية و الخدمية.

2- مشروعات غير قابلة للقياس: هي المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها نقدا دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث و تحليل و من أمثلة ذلك المشروعات المتعلقة بقطاع التعليم و الصحة و البيئة... الخ.
ثانيا العلاقة التبادلية: حسب هذا المعيار يمكن التفرقة بين ثلاث أنواع من المشاريع:

1- مشروعات مانعة بالتبادل (متنافية): هي تلك المشروعات التي اختيار أحدها ينفي اختيار الآخر، فهي تتنافس على قدر محدود من الموارد.

2- مشروعات مستقلة: هي التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما توافرت الموارد المطلوبة، كما أن إقامة أحدها لا يكون مشروطا بإقامة الآخر مثل إقامة مستشفى و مشروع إنتاج الملابس.

3- مشروعات متكاملة: هي التي يلزم أحدها لإقامة الآخر مثل: أنبوب بترول خام و إقامة مشروع مصفاة لتكرير البترول.

ثالثا البعد الاجتماعي:

تنقسم المشروعات التي يمكن القيام بها حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

1- مشروعات الانتاج المباشر: هي تلك المشروعات التي تتولى إنتاج سلع و خدمات و يمكن بيعها مباشرة للجمهور و على أساس فردي و لا يكون البعد الاجتماعي ظاهرا.

2- مشروعات البنية الأساسية (التحتية): هي التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للجمهور وبأسعار معقولة مثل: الطرق، الموانئ، الخ.



المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول دراسة الجدوى

المطلب الأول : مفهوم وخصائص دراسة الجدوى

أولاً: مفهوم دراسة الجدوى

لدراسات الجدوى عدة تعارف نذكر منها:

التعريف الأول: "دراسة الجدوى هي سلسلة من الأنشطة و المراحل المتتابعة و المكونة من عدد الدراسات و البيانات التي تقضي في التقرير النهائي بإقرار إنشاء مشروع استثماري من عدمه سواء كان هذا المشروع جديداً أو توسعياً في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم بمشروع آخر"¹

التعريف الثاني: "هي منهجية اتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب و الأدوات و الاختيارات و الأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات فشل أو نجاح مشروع استثماري معين، و اختبار مدى قدرة هذا المشروع على تحقيق أهداف محددة، تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو لكليهما على مدى عمره الافتراضي"²

التعريف الثالث: "هي أداة عملية تستخدم لترشيد قرارات الاستثمار الجديد، أو تقييم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين بدائل و ذلك على أساس فني، مالي اقتصادي، بيئي في ظل معطيات محددة تتصل بالموقع، تكاليف التشغيل، الإيرادات، طاقات التشغيل، نمط تكنولوجيا معين، مهارات بشرية معينة"

التعريف الرابع: "هي دراسة تفصيلية و شاملة لكل عناصر المشروع الفنية و التسويقية و الإدارية و التنظيمية و المالية و الاقتصادية و نتائج هذه الدراسة التفصيلية من شأنها الوفاء بالمتطلبات التي يحتاجها متخذ القرار الاستثماري لأن يقرر إذا كان المشروع سوف يتم تنفيذه، تأجيله أو إلغاؤه"

وانطلاقاً من التعاريف السابقة ، يمكن لنا صياغة التعريف التالي : دراسة الجدوى الاقتصادية هي تلك السلسلة المترابطة و المتكاملة من الدراسات التمهيديّة و التفصيلية و التي تتم على الفرص الاستثمارية، منذ أن تكون كفكرة إلى غاية إقرار قبول تلك الفرص المتاحة أو رفضها ، وهذه الدراسة تكون من مختلف الجوانب الإدارية و التسويقية والفنية ، هذه الدراسات يقوم بها فريق من المختصين ، كل واحد وفق اختصاصه.³

ثانياً : خصائص دراسة الجدوى .

من خلال المفاهيم السابقة فإن دراسات الجدوى تتصف بـ:

¹ - نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى و تقييم المشروعات الجديدة ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1998 ، ص17
² - مزارى أمينة وقريشي حسنية، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الشراكة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، فرع مالية ، المركز الجامعي بالمدينة ، الدفعة 2007-2008، ص7.
³ - أحمد عبدالرحيم زردق و محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية ، برنامج محاسبة البنوك والبورصات الفصل الدراسي الثاني، جامعة بنها 2011 ، ص 34.



- عمومية دراسة الجدوى ، وضرورتها لكل المشروعات ، باختلاف أنواعها سواء مشاريع القطاع الخاص أو مشاريع القطاع العام أو بالشراكة ، كما أن التعاريف تكشف لنا أن جوهر دراسة الجدوى تركز على تقدير جميع التدفقات والعوائد النقدية الداخلة المتوقعة في صورة منافع مباشرة وغير مباشرة وكذلك النفقات الخارجة في صورة تكاليف وأعباء مباشرة وغير مباشرة لتحديد صافي العائد على الاستثمار خلال عمر المشروع الافتراضي.¹
- كما أن دراسة الجدوى ما هي إلا عملية تنبؤ بإستعمال الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية ، وبالتالي لا بد من الأخذ بالحسبان كافة المخاطر المتوقعة والغير متوقعة لتقليل هاشم الخطأ ،
- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى ، وخاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة والكبيرة تؤدي الى ضرورة إعداد دراسات استكشافية ، الغرض منها الحكم المبدئي على قبول المشروع أو رفضه .
- ترابط وتكامل دراسة الجدوى ، في نهاية كل مرحلة تحتم اتخاذ قرار مناسب إما بعدم الاستمرار في الدراسة أو الانتقال الى المرحلة الموالية .
- وجود دور وأثر حرج لعنصر الوقت في دراسات الجدوى له أهمية بالغة ، وذلك لعدم ثبات الفرص التسويقية المتاحة أمام المشروع لفترات طويلة بسبب التغيرات البيئية المختلفة .²
- يترتب على أي خطأ في إحدى مراحل أو مكونات دراسات الجدوى تأثيرات تراكمية على المراحل والمكونات الأخرى ، فمثلا المغالاة في تقدير حجم الطلب على السلعة سوف يؤثر على تكاليف التشغيل وهكذا تسعى دراسات الجدوى إلى تحديد مدى صلاحية فكرة مشروع استثماري معين .
- تهتم دراسات الجدوى بالمشروعات الجديدة والمشروعات القائمة على السواء .

المطلب الثاني : أهمية و أهداف دراسة الجدوى

أولاً: أهمية دراسة الجدوى:

- تشتد الحاجة إلى دراسة الجدوى وتزداد أهميتها عبر الزمن في ظل هذا العامل المالي بالتغيرات الداخلية والخارجية والمحلية والعالمية ويمكن توضيح هذه الأهمية في العناصر التالية³ :
- * تعتبر دراسات الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد حيث تساعد على الوصول إلى اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر أحسن استخدام ممكن أو الاستخدام الأمثل لها وينطبق ذلك على المستثمر الخاص والعام.

¹ - لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية ، جامعة تلمسان ، الدفعة 2013-2014، ص39.

² - سعودي بلقاسم ، تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الدفعة 2001-2002، ص27 .

³ - نبيل شاكر، مرجع سابق، ص 30.



- * تساعد دراسات الجدوى على تحقيق التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية وتحتاج عملية التخصيص إلى أداة توصلها إلى مجموعة من المعايير التي تثبت جدوى هذا التخصيص من عدمه وهي معايير الاستثمار التي تعمل على تقييم المشروعات وتخصيص الموارد للمشروع التي تثبت وجوده.
- * تستخدم دراسات الجدوى الاقتصادية تحليلات الحساسية التي تعمل إلى حد كبير على اختبار مدى قدرة المشروع على تحمل مخاطر التغير في الكثير من المتغيرات الاقتصادية وأيضاً السياسية والقانونية وما إذا كانت ستؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصاديات المشروع المستقبلية عبر عمره الافتراضي.
- * تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد وتستبعد المجالات التي لا عائد للاستثمار فيها وتحدد مدى العائد من المشروع.
- * تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد.
- * تعتبر بمثابة الضمان الذي يكفل استرداد القرض من عدمه من البنوك والمؤسسات المالية.
- * تساعد على الوصول إلى هيكل التكاليف الأمثل للمشروع والتوافق مع حجم المشروع.
- * تعمل على تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع الذي يعطي أكبر عائد بأقل تكلفة وبالتالي تساعد في تخفيض تكاليف التمويل وترشيدها .
- * تمنح دراسة الجدوى فرصة المفاضلة بين المشروعات التي تضعها المؤسسة أو الهيئة الاستثمارية أو الدولية .

ثانياً: أهداف دراسة الجدوى:

هناك هدف عام لدراسة الجدوى وهو تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في المشروع المقترح من عدمه وأهداف أخرى تبرز أهمية دراسة الجدوى .

فمن أهم الأهداف الفرعية لدراسة الجدوى نجد :

- * المعرفة التفصيلية لمتطلبات المشروع تنفيذاً وتشغيلاً.
- * تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار .
- * وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها .
- * تحديد طبيعة وحجم السلع والخدمات التي سيقوم المشروع بإنتاجها وكذا تحديد مستويات الطاقة الإنتاجية .
- * تحديد اختيار أنواع التقنيات المستخدمة في المشروعات .
- * المعرفة الدقيقة لمراحل تنفيذ المشروع وعمره الإنتاجي .
- * تحديد إمكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة .



* تحديد الآثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية والآثار التبادلية بين تلك المقترحات والمستويات

المختلفة إقليمياً ودولياً

المطلب الثالث: تصنيفات ومراحل دراسة الجدوى و مجالاتها التطبيقية

أولاً : تصنيفات دراسة الجدوى

يمكن التميز بين التصنيفات التالية :¹

1-التصنيف النفعي:

و هذا التقسيم يكون وفقاً لصاحب المنفعة الذي ينتفع من دراسة الجدوى و يكون إما صاحب المشروع (مستوى المشروع)أو البلد الذي يقام به المشروع (أي على مستوى الاقتصاد القومي) والمنفعة التي تعود على صاحب المشروع يتم قياسها بدراسة الجدوى المالية و التجارية (الربحية التجارية أو المالية) أما المنفعة التي تعود على الاقتصاد القومي من إنشاء المشروع فهي تقاس بدراسة الجدوى الاجتماعية أو القومية (الربحية الاجتماعية)

2- التصنيف الوظيفي:

و هذا التصنيف يتناول الوظائف المتعددة لإعداد دراسة الجدوى و هي: الوظيفة القانونية و البيئية، الوظيفة التسويقية، الوظيفة الفنية أو الهندسية، الوظيفة المالية أو التجارية، الوظيفة الاجتماعية أو القومي.

أ- دراسة الجدوى القانونية و البيئة :

هذه الوظيفة يتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها ، يطلق عليها دراسة الجدوى القانونية و البيئة و يقوم بهذه الدراسة خبراء متخصصون في القانون أو الحقوق و على دراية كاملة بكافة طرق و أحكام قوانين الاستثمار و الضرائب و الجمارك و غيرها من التشريعات التي تؤثر على أرباح و خسائر المشروعإلخ بالإضافة إلى دراسة عناصر البيئة المختلفة .

ب- دراسة الجدوى التسويقية :

ويتم عمل دراسة لها يطلق عليها دراسة الجدوى التسويقية و يقوم بهذه الدراسة خبراء التسويق و الدارسين لعلوم الإدارة و المهتمين بدراسة إمكانية قبول المستهلكين للسلعة أو الخدمة التي ينوي المشروع إنتاجها و كافة العوامل المؤثرة على الطلب و مرونة الطلب و كيفية التنبؤ بالطلب....إلخ و ذلك خلال العمر الافتراضي للمشروع.

¹ - قويدري محمد، أسس دراسات الجدوى و معايير تقييم المشروعات الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، الدفعة 1997-1998، ص12.



ج- دراسة الجدوى الفنية أو الهندسية :

يتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها أيضا يطلق عليها دراسة الجدوى الفنية أو الهندسية و يقوم بهذه الوظيفة خبراء متخصصون في الهندسة و الإنتاج من خريجي كليات الهندسة ، المعاهد الفنية و الزراعية، الصناعية، التعدين والكهرباء.....الخ.

و تهتم هذه الدراسة بتحديد الحجم المناسب للمشروع و الحجم المناسب للإنتاج والتخطيط الداخلي للمشروع ووضع الآلات وعمل الاختبارات الخاصة بالتربة و الجيولوجيا و التراكيب الجوفية ويتم ربط كل ذلك بالتكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية المتعلقة بمزاولة النشاط عند بدء الإنتاج وخلال العمر الافتراضي للمشروع.

د- دراسة الجدوى المالية و التجارية:

ويتم عمل دراسة جدوى مستقلة لها يطلق عليها دراسة الجدوى المالية أو التجارية ويقوم بها خبراء في المال و التجارة حيث يهتمون بدراسة المعايير التي تستخدم للحكم على نجاح أو فشل المشروع وتعتمد وظيفتهم على النتائج التي تقوم بها فرق العمل الخاصة بالدراسات الأخرى.

هـ - دراسة الجدوى الاجتماعية أو القومية:

وتهتم بدراسة أثر المشروع على المجتمع أو الاقتصاد القومي ومدى التوافق بين المستثمرين والمجتمع سواء من حيث الآثار الإيجابية أو السلبية.

3- التصنيف التحليلي:

والذي يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل و عمق التحليل المستخدم في الدراسة حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية و دراسة الجدوى التفصيلية.

أ- الجدوى المبدئية:

وهي التي تفتح الطريق إلى دراسات الجدوى التفصيلية أو تفعله و ترسل الإشارة إلى المستثمر و القائمين على دراسة الجدوى ، بأن يتحولوا إلى مشروع آخر و فرصة استثمارية أخرى وبالتالي هي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لأي مشروع.

ب- الجدوى التفصيلية:

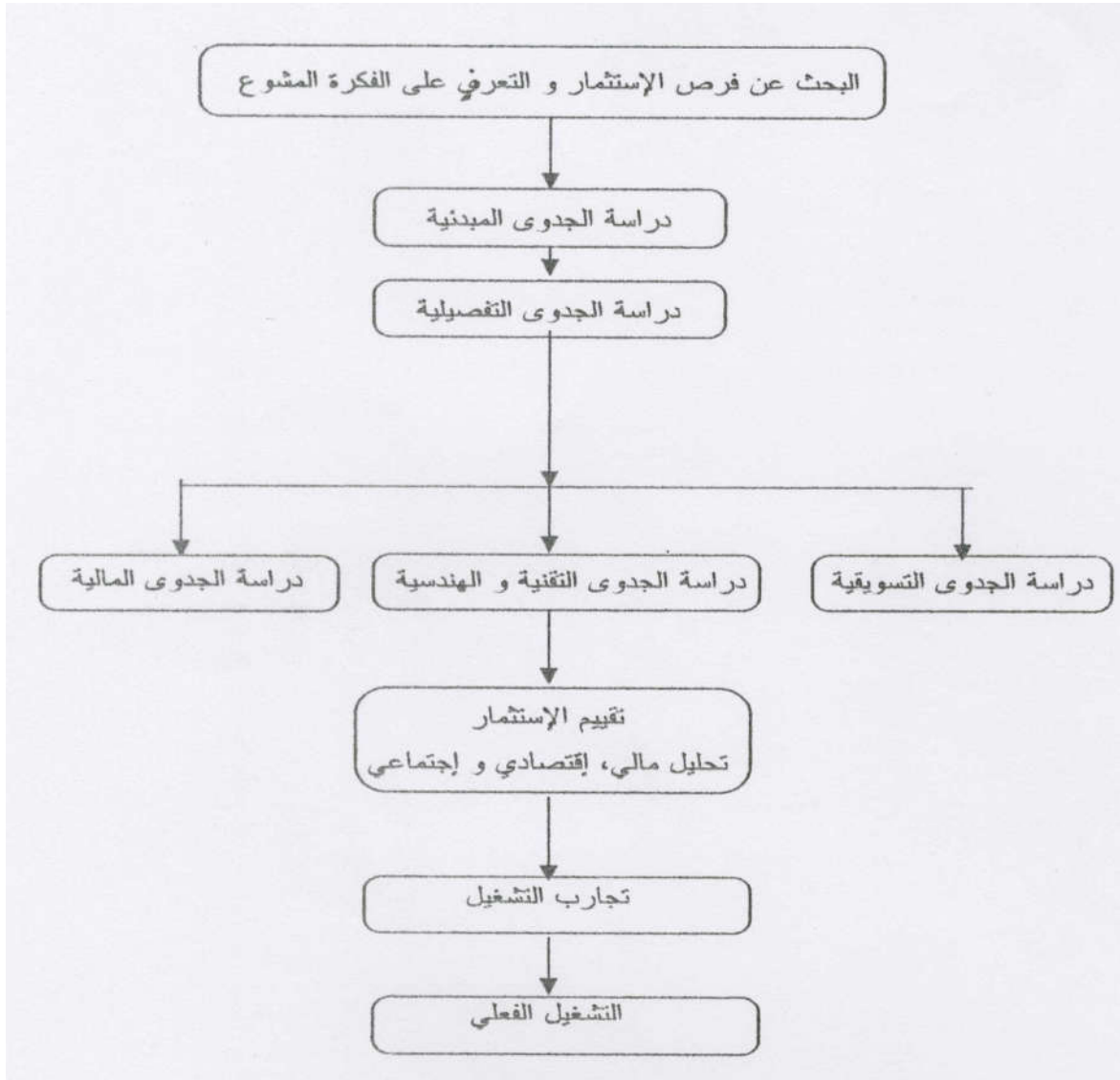
إذا كانت دراسات الجدوى المبدئية للمشروع إيجابية و تسمح بالفعل بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع ، فإن ذلك يؤدي إلى أن يشرع خبراء دراسات الجدوى المتخصصين في كل جانب من الجوانب البيئية و القانونية و التسويقية و المالية و الاجتماعية بالبحث و التحليل و إجراءات التقديرات و التوقعات و الاختيارات لتلك الجوانب.



ثانيا- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية :

يتضح مما سبق أن دراسات الجدوى تتم على مراحل وكل مرحلة تحدد ما إذا كان سيتم الذهاب إلى المرحلة الموالية أم لا وهذه المراحل موضحة في الشكل التالي:¹

الشكل رقم (01): إطار منطقي لمراحل أي مشروع استثماري



المصدر: قويدري محمد، اسس دراسات الجدوى و معايير تقييم المشروعات الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، الدفعة 1997-1998، ص18.

¹ - يجبي عبد الغني أبو الفتوح ، دراسة جدوى المشروعات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003، ص52



وفيما يلي عرض موجز لمختلف هذه المراحل :

1- البحث عن الفرص الاستثمارية وتصنيفها:

تعتبر هذه المرحلة مهمة فهي تعتبر نقطة البداية في دورة المشروع الاستثماري، حيث يتم التعرف على الأفكار الاستثمارية من خلال الإطلاع على حاجيات السوق، تحليل قوائم الواردات، تحليل خامات الموارد الطبيعية، تطبيقات الأساليب الفنية والتكنولوجية الحديثة وتحليل ودراسة مسار التنمية، وبعد الحصول على هذه الأفكار يتم تصنيفها إما عن طريق التصفية المبدئية التي يجب فيها المستثمر على بعض الأسئلة، ومن خلال الإجابة يتم استبعاد الأفكار التي لا تتفق مثلاً مع أهدافه أو أهداف التنمية. كما قد يتم اللجوء إلى لجان متخصصة في دراسة الأفكار الاستثمارية، وتنتهي هذه العملية إلى تحديد وترتيب مجموعة من الأفكار الاستثمارية يستلزم الأمر تحليلها وتحويلها إلى فرصة استثمارية تتمتع بميزة تنافسية وقابلة للتحقيق.

2- دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية):

كما تم الإشارة إليه سابقاً فإن هذه المرحلة تسمح لنا باتخاذ القرار بمدى ضرورة أو عدم ضرورة القيام بدراسة تفصيلية التي تتميز بارتفاع التكلفة، فدراسة الجدوى التمهيدية لا تختلف عن دراسة الجدوى التفصيلية في هيكلها ولكن في تفاصيل المعلومات وعمق التحليل، فهي تمدنا بمؤشرات عامة مبدئية يسترشد بها للقبول المبدئي أو الرفض لفكرة المشروع أو الاستقرار إلى ضرورة تعديلها أو تأجيلها ومن بين هذه المؤشرات:

- السوق ومفهوم التسويق .
 - المواد الأولية وإمدادات المصنع .
 - النواحي الهندسية .
 - الإمكانيات التمويلية .
 - التكاليف الأولية للتجهيزات.
- بالإضافة إلى هذه المؤشرات يمكن أن تتطرق دراسات الجدوى التمهيدية إلى العناصر البيئية والقانونية المحيطة بالمشروع.

3- دراسة الجدوى التفصيلية :

يتم القيام بدراسات الجدوى التفصيلية إذا تبين أن الفكرة تحتاج إلى مزيد من التحليل التفصيلي للتأكد من جدوى المشروع وذلك بالتطرق إلى مجموعة من الدراسات المتتابعة والمتداخلة ويمكن تحديدها في ثلاثة دراسات:



أ- الدراسة التسويقية: من خلالها يمكن التعرف على مدى إمكانية تسويق منتجات المشروع المزمع تنفيذه، وتشتمل هذه الدراسة على العديد من التحليل و الاختبارات.

ب- الدراسة الفنية: يقوم فيها الباحث بمجموعة من الدراسات في الجانب الفني وذلك للتأكد من إمكانية تنفيذ المشروع من الناحية الفنية أم لا.

ت- الدراسة المالية: تسمح بإعداد العديد من القوائم المالية التي من خلالها يتم تقديم فكرة المشروع وتحديد ربحيته والهيكل التمويلي اللازم للمشروع.

4- اتخاذ القرار:

إن هذه المرحلة تعتبر كمرحلة نهائية في دراسة الجدوى حيث يتم فيها اتخاذ القرار بتنفيذ فكرة المشروع الاستثماري أو رفضها أو تأجيلها أو تعديلها، ذلك بناءً على ما انتهت إليه التحليلات التفصيلية والتي تزود القائم بالدراسة بالمؤشرات الأساسية لتقييم فكرة المشروع وتنتهي هذه المرحلة بإعداد تقرير نهائي.

ثالثاً: المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى:

ويقصد بها أوجه الاستخدام التي يتم فيها الاستعانة بدراسات الجدوى من أجل الوصول إلى قرار معين يتعلق بصرف مبالغ مستقبلاً من أجل إنفاقها في أنشطة متعددة وأهم هذه المجالات مايلي :

1- إنشاء مشروعات جديدة:

يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان بها في دراسات الجدوى لاتخاذ قرار يتعلق بإمكانية أو قاعدة إنشاء المشروع الجديد من عدمه قبل إنفاق الأموال على النشاط المرغوب فيه، أي المستمر الذي لديه مبلغاً من المال، ويريد عمل مشروع أمامه أنشطة متعددة وداخل كل نشاط عدة بدائل مختلفة لذلك لابد من عمل دراسة تفصيلية خلال عمر المشروع الافتراضي قبل أن يتم إنفاق الأموال والتعرض للمخاطر. ويتم عمل دراسة الجدوى لبيان التكاليف والإيرادات المتوقعة وعمل مقارنة بينها مع أخذ قيمة النقود والتضخم أو القوة الشرائية للنقود في المستقبل في الحسبان باستخدام أسعار الخصم للوصول إلى القيمة الحالية.

2- التوسع الاستثماري:

في هذه الحالة نجد أن المشروع قائم بالفعل ويعمل ليس مشروع جديد ولكن المختصون أو الخبراء في عملية الإنتاج يرون أن السوق مناسب للبيع وتحقيق الأرباح، ومن ثم يجب التوسع في الاستثمار بإنشاء مصانع تابعة أو خطوط جديدة أو غيرها، من الصور التالية للتوسع:

1-2 إنشاء عبر إنتاج إضافي :

بمعنى إضافة خط إنتاج إضافي جديد لإضافة منتجات جديدة تنوي الشركة إنتاجها وليست قائمة بالفعل ، فمثلاً إضافة خط إنتاج سيارات الركوب في مصنع لإنتاج سيارات النقل...الخ.

2-2 إنشاء فروع جديدة :



هي ثاني أنواع التوسع الاستثماري حيث يتم إنشاء فرع جديد يقوم بمزاولة نفس النشاط الأساسي ولكن في منطقة جغرافية جديدة داخل نفس المدينة أو في مدينة أخرى.

2-3 زيادة الطاقة الإنتاجية :

وهو نفس المشروع القائم يريد زيادة قدرته على الإنتاج وذلك بشراء آلات تضاف إلى الآلات الموجودة لتغطية الاحتياجات الخاصة بالمستهلكين والتي تتزايد باستمرار.

وفي هذه الحالة يلزم عمل دراسة جدوى للآلات الإضافية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، وفي ضوء نتيجة هذه الدراسة يقرر صاحب المشروع أو المدير المسئول إمكانية وفائدة شراء الآلات الجديدة من عدمه.0

المطلب الرابع: متطلبات دراسة الجدوى، صعوباتها ومشاكلها.

أولاً- متطلبات دراسة الجدوى:

للقيام بدراسات الجدوى يجب توفر مجموعة من المتطلبات نذكر منها:

■ مجموعة عمل من المتخصصين والخبراء في عديد من المجالات و ذو دراية عالية وخبرة يمثل هذه الدراسات.

■ توافر كافة البيانات والمعلومات وثيقة الصلة بالاهداف الرئيسية للمشروعات من قريب أو بعيد.

■ توافر القدرة على المعالجة الالكترونية.

■ توافر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة لمجموعة الخبراء المتخصصين القائمين على دراسة الجدوى.

■ الحاجة إلى سعة أفق القائمين على دراسة الجدوى وإلمامهم بالعديد من التخصصات المختلفة.

■ الدراسة الكاملة لمختلف المشروعات المماثلة التي تمت على المستوى المحلي وكافة المستويات في

الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة.

■ الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنه من سياسات، مثل السياسة المالية على المستوى المحلي

والدولي وكذلك الإلمام بكافة القوانين المرتبطة بالاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

ثانيا :صعوبات ومشاكل دراسات الجدوى :

هناك العديد من المشاكل و الصعوبات التي تعترض عملية إجراء دراسات الجدوى في

الحالات التطبيقية أهمها:¹

- في ظل العولمة و التحول لآليات السوق، تزداد مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلية في الاقتصاد الوطني و التغيرات العالمية على مستوى الاقتصاد العالمي، و هذا من شأنه أن يزيد مخاطر عدم اليقين في تقدير المتغيرات الداخلة في دراسات الجدوى على مدى العمر الافتراضي للمشروع كالأسعار والطلب و أسلوب الإنتاج مما

¹ - زهية حوري، نفس المرجع، ص20،21،22.



يتطلب البحث عن الوسائل التي تمكننا من التغلب على مثل هذه المشاكل، و هنا تلعب تحليلات الحساسية دورا فعالا في هذا المضمار.

- مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير التكاليف و المتغيرات غير القابلة للقياس الكمي ذات التأثير غير المباشر.

- عدم التوازن بين تكاليف إجراء دراسات الجدوى و حجم المشروع و رأس المال المخصص للاستثمار فيه.

- نقص المعلومات المطلوبة لإجراء هذه الدراسات و قلة دقتها و تقادمها و قلة موضوعيتها، و هو ما يؤدي إلى الحصول على دراسات جدوى غير واقعية تتسبب في فشل الكثير من المشروعات بعد فترة قصيرة من إنشائها.

- صعوبة التنبؤ بالكثير من المتغيرات التسويقية و الفنية و المالية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية، و هو ما ينعكس سلبا على تلك القرارات، و ذلك بسبب تضارب السياسة الاستثمارية للدولة.

- انخفاض كفاءة القائمين على دراسة المشروعات الاستثمارية، و على تطبيق مفاهيم و أسس تقييم العائد الاقتصادي للمشاريع.

- صعوبة وضع معيار دقيق لتكلفة الاستثمار الرأسمالية كتدفقات نقدية خارجة، و كذلك بالنسبة للتدفقات النقدية الداخلة و ذلك راجع لغياب السوق المالي، و بالتالي تعذر وضع معدل للخصم يعكس الحالة الاقتصادية، مما يعني صعوبة تحديد تكلفة الفرصة للاستثمار. بالإضافة إلى تباين السياسات النقدية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تضعها الدولة من فترة لأخرى كالالتزام بالتسعير الجبري و ما ينجم عنه من إعانات مالية غير مباشرة للمستهلك، خاصة في شركات القطاع العام.

- صعوبة تحديد نقطة البداية و النهاية لكل مشروع استثماري بسبب تداخل متغيرات التقييم للمشروعات الاستثمارية، لذلك ينجم عن القصور الذي يحدث في أي مرحلة من مراحل دراسات الجدوى، قلة دقة و موضوعية باقي المراحل، بالإضافة إلى طول المدة التي تستغرقها عمليات إنشاء و تنفيذ المشروعات الاستثمارية لتعدد الأجهزة المختصة بدراسة و إقرار هذه المشروعات.

- قصور البنية الأساسية للمرافق العامة، مما يدفع بالمستثمرين في القطاع الخاص إلى التحول نحو مجالات الاستثمار ذات العوائد السريعة، و التي لا تحتاج إلى دراسة جدوى عميقة.

- طول مدة تنفيذ المشروع عما هو مخطط له، مما يقلل من فائدة دراسة الجدوى التي سبق إعدادها عن المشروع.



المبحث الثالث: دراسة الجدوى المالية

تعتمد دراسات الجدوى المالية على نتائج دراسة الجدوى التسويقية والفنية، فهي تستند على المعلومات والبيانات التي توصلت إليها هذه الدراسات، وقصد إبراز أهمية هذه الدراسة وتوضيح مختلف تأثيراتها على المشروع والقرار الاستثماري سيتم التطرق إلى:

المطلب الأول: تعريف الدراسة المالية وأهميتها .

المطلب الثاني: التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة.

المطلب الثالث : تعريف واهمية تقييم المشاريع

المطلب الرابع: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية



المطلب الأول: تعريف الدراسة المالية وأهميتها.

أولاً: تعريف الدراسة المالية :¹

يقصد بدراسة الجدوى المالية تحديد درجة مقابلة المشروع الاستثماري للمعايير الاستثمار الموضوع وهو يعني درجة تحقيق المشروع للمستوى المقبول من الربحية التجارية .

ويتطلب من دراسة الجدوى المالية التوصل إلى :

- التقدير الدقيق لحجم الأموال اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروع الاستثماري وأوجه توزيع هذه الأموال على الأغراض الاستثمارية وفق مراحل زمنية محددة في برنامج التنفيذ .
- كما أنها تحدد المصادر المختلفة للتمويل .

- تقديم نموذج للربح المحاسبي، وتقديم الوفورات المالية المختلفة، وكذلك تقدير الربحية الاجتماعية .

ثانياً: أهمية الدراسة المالية وأهدافها :

حيث تعد هذه الدراسة بناءً على نتائج الدراسة التسويقية والدراسة الفنية والهندسية بعد ترجمتها في صورة أرقام مالية.

ويعتبر المشروع ذو جدوى مالية في حالة تحقيق لأهداف الربحية وأهداف استرداد التكاليف الاستثمارية خلال الفترة التي يحددها المستثمرين، بحيث تهدف دراسة الجدوى المالية إلى:

- اجتذاب المستثمرين المحتملين نحو المشروعات التي ثبت جدواها مالياً في ضوء عرض القوائم والبيانات المالية بجانب .

- تشجيع هيئات وجهات الاقتراض على تمويل المشروع وتحديد تكاليف الاقتراض من كل مصدر تمويل .
- اختيار أفضل مصادر الحصول على الأموال وهو ما يؤثر على تكلفة رأس المال وعلى العائد على الاستثمار .
- بالإضافة إلى تقويم احتمالات أو فرص تحقيق عائد مريح للمشروع من خلال تحليل ربحية الاستثمار.
- تحليل المركز المالي للمشروع الجديد وإبراز أثر نتائج التحليل المالي على العبي أو العائد الاجتماعي .

المطلب الثاني: التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة

خلال مدة حياة المشروع تكون لدينا العديد من التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة:

أولاً- تقدير التدفقات النقدية الخارجة:

و يعرف بالتقدير الشامل للتكاليف الاستثمارية المتوقعة للمشروع الاستثماري، و تشمل التدفقات

النقدية الخارجة قسمين رئيسيين هما:

¹ - أحمد فوزي ملوخية، "أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية"، جامعة الإسكندرية 2005 ، ص 188.



1- تحديد و تحليل التكاليف الاستثمارية للمشروع:

تعرف التكاليف الاستثمارية للمشروع بأنها كل التكاليف و المصروفات التي تنفق في الفترة من لحظة ظهور فكرة المشروع و حتى انتهاء تجارب التشغيل.

و يتم تقدير التكاليف الاستثمارية في ضوء الدراسات الفنية التي تمت حول اختيار أنسب موقع للمشروع، و بعد تحديد الطاقة الإنتاجية، حصر المعدات و الآلات و تحديد الاحتياجات المختلفة للمشروع.

و عادة ما يتم تقدير التكاليف الاستثمارية على عدة مراحل:

أ- تقدير تكاليف الإنشاء و التجهيزات المتعلقة بالأصول الإنتاجية: و تتضمن البنود التالية:

- تكلفة الأراضي المحددة على ضوء سعر المتر و المساحة المطلوبة مضاف إليها رسوم التسجيل، الأتعاب القانونية، عمولات التعاقد، مصروفات تمهيد الأرض و التعويضات المالية التي قد تدفع لإخلاء الموقع.

- تكلفة المباني و الإنشاءات و المتمثلة في تكلفة الأساسات و الخرسانيات مضاف إليها مصروفات الرسوم الهندسية، الإشراف الفني على التنفيذ، رسوم التراخيص و الرسوم الجمركية على مستلزمات البناء المستوردة إذا وجدت.

- تكلفة الآلات و المعدات و يتم حصرها من خلال إعداد قوائم الآلات و المعدات المطلوبة بما في ذلك قطع الغيار اللازمة، يضاف إلى سعر هذه التجهيزات تكاليف الشحن و الرسوم الجمركية إذا وجدت ثم مصروفات النقل الداخلي و مصروفات التركيب و تجارب بدئ التشغيل.

- تكلفة الأثاث و التجهيزات و المفروشات.

- وسائل النقل الداخلي و الخارجي.

- تكاليف استثمارية أخرى، مثل الأدوات المساعدة و غيرها.

- احتياطي التدفقات الطارئة.

ب- مصروفات التأسيس: و تتضمن مجموعة من بنود التكاليف غير الملموسة و مكونة في شكل أصل من الأصول، و بالتالي تختلف في طبيعتها عن البنود السابقة، و تشمل تكاليف الرسوم و التراخيص و الإجراءات و تكاليف دراسة الجدوى الاقتصادية و الأتعاب و الخدمات الاستثمارية و تدريب العاملين و مصروفات الدعاية و الإعلان و قيمة حقوق الملكية الصناعية و التجارية.

ت- تكاليف رأس المال للبدء في دورة واحدة لبدء التشغيل: و تتضمن كافة بنود الأنفاق اللازمة لتكوين مخزون من مستلزمات الإنتاج على مختلف أنواعها، بالإضافة إلى وجود احتياطي رأس المال العامل و هو عبارة عن نقد إضافي لمقابلة أي مصروفات أخرى طارئة، مثل دفع أجور العاملين أو لمواجهة ارتفاع



أسعار بعض الخدمات و غيرها. و يتوقف تقدير تكاليف رأس المال العامل المطلوب على عدد من البيانات من أهمها:

- عدد الوحدات المطلوب إنتاجها يوميا/أسبوعيا/شهريا.
 - مصروفات الإنتاج و البيع بالنسبة للوحدة
 - طول فترة الإنتاج و البيع و التحصيل
 - الائتمان التجاري الذي يمكن الحصول عليه لتمويل عمليات الإنتاج و البيع.
- ث- فوائد القروض أثناء التشغيل و إقامة المشروع: حيث تعتبر القروض مصدرا هاما و رئيسيا من مصادر التمويل لجميع المشروعات الاستثمارية، و لما كانت مصادر الاقتراض-أهمها البنوك- تتقاضى فوائد على عن المبالغ التي تقرضها للمشروع، و حيث يحدد في كثير من الأحيان أن هذه الفوائد يبدأ سريانها على المبالغ المسحوبة من القروض اعتبارا من تاريخ سحبها، فإن فوائد القروض أثناء فترة إقامة المشروع، و قبل أن يبدأ في الإنتاج يعتبر ضمن بنود التكلفة الاستثمارية للمشروع، أما عن فوائد القروض بعد أن يزاول المشروع نشاطه فإنها بطبيعة الحال من تكاليف التشغيل السنوية.

2- تحديد و تحليل تكاليف التشغيل:¹

- تمثل تكاليف التشغيل السنوية كل المصروفات و النفقات التي تنفق مع بداية المشروع، أي مع أول سنة تشغيل طوال العمر الافتراضي للمشروع، و هي في ذلك تختلف عن التكاليف الاستثمارية للمشروع، حيث تحسب الأخيرة في السنة الصفرية فقط ، أي سنة أو سنوات الإنشاء، بينما يتم حساب تكاليف التشغيل سنويا عبر العمر الافتراضي للمشروع، و تشمل تكاليف التشغيل على عدة عناصر لعل من أهمها:
- تكاليف المستلزمات السلعية المتمثلة في المواد الخام ، الوقود ، قطع الغيار ، مواد التعبئة و التغليف و الأدوات الكتابية.
 - الأجور و المرتبات و التي تشمل أجور العمال المشرفين ، مرتبات الإدارة ، المكافآت ، الحوافز ، العمولات و التأمينات الاجتماعية.
 - تكاليف تشغيل المرافق و الخدمات الأساسية.
 - تكاليف الصيانة و الإيجار و تحديد التراخيص و التسجيل.
 - تكاليف التشغيل للبحوث و التطوير أقساط الضرائب و الإهلاك.
 - تكاليف الشحن و النقل للمواد الخام و المبيعات و أقساط التأمين.
 - تكاليف الدعاية و الإعلان و الخدمات البريدية و التلفزيونية و الكهرباء.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 235



هناك العديد من الطرق الخاصة بتقدير تكاليف التشغيل، من أهمها الطريقة المحاسبية في التقدير، حيث يتم تحديد عناصر كل من التكلفة الثابتة و التكلفة المتغيرة اللازمة لإنتاج الكمية المقدرة من المنتج، ثم ضرب كل كمية من كل عنصر في سعره، ثم جمع التكاليف المتغيرة حسب الخطوتين السابقتين مع التكلفة الثابتة للحصول على تكاليف التشغيل الكلية. و هناك الطريقة الهندسية حيث يتم بناء على تقديرات الخبراء الفنيين للإنتاج و الاقتصاديين تقدير تكاليف التشغيل من خلال تقديرات العلاقة الفنية بين مستلزمات الإنتاج و حجم الإنتاج، ثم تضرب الكمية المقدرة في سعر الوحدة الواحدة من الإنتاج في عدد وحدات الإنتاج.

ثانيا- تقدير التدفقات النقدية الداخلة:

تشمل التدفقات النقدية الداخلة أو الإيرادات المتوقعة على العديد من البنود، أهمها:

إيرادات المبيعات المتمثل في حاصل ضرب سعر بيع الوحدة المباعة من السلعة أو الخدمة في إجمالي الكمية المباعة، و يتم الحصول على تلك البيانات عبر العمر الافتراضي للمشروع من نتائج الدراسة التسويقية، أي أن قيمة المبيعات تساوي حجم الطلب المتوقع مضروباً في سعر السلعة أو الخدمة مع افتراض أن كل ما ينتج سيبيع.

- القيمة البيعية المتبقية للمشروع و التخريدية المبنية على وجود عمر افتراضي.
- القروض وتعتبر ضمن التدفقات النقدية الداخلة الهامة للمشروع، و خاصة إذا كان المشروع يتجه إلى الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة في هيكل التمويل، هذا ما يجعل اختيار هيكل التمويل المناسب من العناصر الهامة التي تدخل في الدراسة التفصيلية.
- الإعانات التي تعتبر أحد التدفقات النقدية الداخلة لأي مشروع إن وجدت، حيث تقرر إعانات الإنتاج لبعض المشروعات في شكل مالي لأسباب عديدة، كحوافز على الدخول و الاستثمار في أنشطة معينة.
- إيرادات أخرى، حيث من الممكن أن تباع وحدات من السلعة المنتجة أثناء تجارب التشغيل أو تباع بعض المعدات و غيرها.

والجدول الآتي يبين كيفية حساب التدفقات النقدية الصافية و ذلك لاستعمالها في تحليل مردودية المشروع:



جدول رقم (01): جدول التدفقات النقدية الصافية.

البيان	1	2	3		n
نتيجة السنة - استهلاكات وسيطة					
= قيمة مضافة					
- مصاريف العاملين - ضرائب و رسوم					
= فائض خام للاستغلال (EBE)					
- مصاريف مالية - مخصصات الاحتياطات - مخصصات الإهلاكات					
= نتيجة قبل الضرائب					
- ضرائب على أرباح المؤسسات (IBS)					
= النتيجة الصافية					
+ إهلاكات - أرباح الأسهم (Dividendes)					
= التدفق النقدي الصافي					

source :Gérard CHARREAUX, analyse de gestion financière, Litec, 1998,p 252(modifier)



المطلب الثالث : تعريف واهمية تقييم المشاريع

اولا: مفهوم عملية التقييم:

تعرف عملية تقييم المشاريع أو تحليل المشاريع بكونها عملية ودراسة معمقة،الهدف منها مساعدة متخذ القرار لتحديد الاختيار او البديل الافضل و المعقول، وبصفة عامة تحليل وتقييم المشاريع ما هي الا طريقة للتعرفعلى البدائل على نحو مناسب وشامل في ضوء التقدير العوائد والتكاليف الخاصة بالمشروع الاستثماري ، وفي هذاالسياق فان المحلل ما يعمل جاهدا للتقليل من التكاليف المتوقعة الى قياس مقبول، كذلك عبارة عن عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل الى اختيار البديل او المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة الذي يضمن تحقيق الاهداف المحددة.¹

ثانيا:أهمية تقييم المشاريع الاستثمارية :

ان ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعددالمجالات والنشاطات التي يمكن يستخدم فيها ، كذلك التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يوفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الانتاج، بدائل الانتاج، اضافة السرعة المعلومات من خلال ثروة الاتصالات.

هناك عدة عوامل أساسية تفتح المجال لإعطاء الاهمية البالغة لعملية تقييم المشاريع والمتمثلة في :

- تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة، ومن اجل تحقيق ذلك لابد أن تضمن عملية تقييم المشاريع العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشاريع القائمة،
 - تساعد قي التخفيف من درجة المخاطرة بالاموال المستثمرة،
 - تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية،
 - تقوم عملية تقييم المشاريع على ايجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين اهداف المشاريع المقترحة،
 - توافق وانسجام بين اهداف المشاريع المتكاملة والمترابطة وازالة التعارض بين اهدافها،
 - توفير المستلزمات اللازمة لضمان نجاح عملية تقييم المشاريع خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة،
 - ان عملية تقييم المشاريع هي جزء من التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى والمرحلة السابقة لمرحلة التنفيذ
- ان عملية التقييم تسمح بالمقارنة بين عدة مشاريع او بدائل وصولا الى البديل المناسب، كما تسمح بتنفيذ المشروع او التخلي عنه.

¹ - بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بينى صاف، S.C.I.B.S. ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث عمليات و تسيير المؤسسة، جامعة تلمسان ، 2009- 2010 ، ص51، ص54، ص55.



المطلب الرابع: معايير تقييم المشاريع الاستثمارية

اعتمادا على التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة يتم تقييم المشاريع الاستثمارية باستخدام معايير وطرق خاصة، سواء في ظل التأكد أو عدم التأكد:
أولا- طرق التقييم في ظل التأكد:

يعتمد تقييم المشاريع الاستثمارية على المقارنة بين النفقات و الإيرادات المتوقعة منها، و التي يتم المفاضلة على أساسها. و يتم استخدام عدة معايير لتقييم الاستثمارات و من ثم اختيار المشروع ذو المردودية العالية. و لهذا الغرض سيتم عرض خمسة طرق للمفاضلة بين المشاريع :

1- معيار فترة الاسترداد DR:

تعرف فترة الاسترداد بأنها الفترة التي يستطيع المشروع في نهايتها تغطية تكاليف الاستثمار الأولية من خلال تدفقات صافي العائد. كما تعرف بأنها الفترة التي تتساوى في نهايتها إجمالي المنافع (الإيرادات) التراكمية للمشروع مع التكاليف التراكمية الكلية . و لحساب فترة الاسترداد نفصل بين حالتين:
■ حالة 1: تساوي التدفقات النقدية السنوية للمشروع:

$$n = \frac{I_0}{C}$$

و نستعمل في هذه الحالة العلاقة التالية:
n فترة الاسترداد.

I_0 : تكلفة الاستثمار الأولي.

C : التدفق النقدي الصافي.

■ حالة 2: عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية:

و هنا يتم استعمال متوسط صافي التدفقات النقدية السنوية عوضا عن التدفق النقدي الصافي السنوي

$$n = \frac{I_0}{\sum_{n=0}^N C_n / N}$$

(الثابت)، و تكون المعادلة من الشكل:
 C_n : التدفق النقدي الصافي للسنة n.

N : العمر الافتراضي للمشروع.

و يمكن أيضا استعمال الشرط:

$$\sum_{n=0}^N C_n - I_0 = 0$$

حيث يتم طرح التدفقات النقدية الصافية السنوية من إجمالي الاستثمار حتى تغطيها بالكامل، و يتم تقدير فترة الاسترداد في اللحظة التي يتساوى فيها مجموع التدفقات النقدية السنوية الصافية مع تكلفة الاستثمار الأولي.



اتخاذ القرار الاستثماري باعتماد هذا المعيار يكون على أساس المفاضلة بين البدائل الاستثمارية، و ذلك بترتيبها تصاعديا حسب فترة الاسترداد، و تعطى الأولوية للمشروع الذي تكون فترة استرداده الأقصر بين المشاريع، و هذا في حالة وجود عدة مشاريع. و أما في حالة مشروع واحد يتم مقارنة مدة الاسترداد مع الفترة المحددة من طرف المستثمر (n_0):

قبول المشروع $n \leq n_0 \rightarrow$

رفض المشروع $n > n_0 \rightarrow$

* مزايا فترة الاسترداد: ⁽¹⁾

- يتميز معيار فترة بالبساطة و سهولة الحساب، و يعتبر بذلك أكثر الطرق شيوعا لأنها تمكن المستثمر من استرداد أمواله في أقل فترة زمنية ممكنة.
- يعتبر هذا المعيار مؤشرا لمستوى المخاطرة في المشروع، حيث يقيس السرعة التي يسترد فيها المستثمر رأس ماله من المشروع لأنه كلما ارتفعت مدة فترة الاسترداد ارتفعت معه المخاطرة.
- * عيوب معيار فترة الاسترداد :

عدم تأثره بهيكل التكاليف للمشاريع و عدم أخذه في الحسبان القيمة الحالية للنقود.

- يتجاهل هذا المعيار التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق بعد فترة الاسترداد، و القيمة المتبقية للمشروع في نهاية عمره.
- يهتم هذا المعيار بالسيولة على حساب الاهتمام بالربحية و غالبا ما يكون عنصر السيولة هو العنصر الوحيد المحدد لكفاءة الاستثمار..

2- المعدل المتوسط للعائد TMR :

يتمثل هذا المعيار في إيجاد النسبة المئوية لمتوسط صافي العائد من تكلفة الاستثمار الأولية و يعبر عن العائد السنوي لرأس المال المستثمر. و يتم حسابه بالطريقة التالية:

$$TMR = \frac{\frac{1}{n} \sum_{n=0}^N C_n}{I_0} \times 100$$

و للحكم على المشروع و اتخاذ القرار الاستثماري طبقا لهذا المعيار لابد من مقارنة معدل المتوسط للعائد بمعدل عائد الفرصة البديلة، سواء كان متوسط أسعار الفائدة في السوق أو متوسط التكلفة المرجحة للأموال إذا كان القرار خاص ببديل واحد، أما إذا كان بصدد الاختيار بين عدة بدائل، فإنه يمكن المفاضلة بينهم على



أساس مقارنة المعدلات المستخرجة لكل منهم، و اختيار أعلى المعدلات، مع شرط أن يكون أيضا أعلى من معدل عائد الفرصة البديلة.

* مزايا معيار المعدل المتوسط للعائد:

يتميز هذا المعيار بسهولة الحساب و الفهم.

بأخذ في الاعتبار عامل الربحية المتوقعة من الاستثمار المتمثلة في التدفقات النقدية المتحصل عليها حتى بعد تغطية قيمة الاستثمار الأولي، و هو ما أهمله معيار فترة الاسترداد.

* عيوب معيار المعدل المتوسط للعائد :

من أهم عيوب هذا المعيار أنه يتجاهل القيمة الحالية للنقود، فهو لا يفرق بين الوحدة النقدية المحققة في السنة الأولى من عمر المشروع و الوحدة النقدية المحققة في السنة الأخيرة. يتجاهل طول العمر الاقتصادي للمشروع، و المكاسب الكلية التي يمكن تحقيقها خلال هذا العمر، بحيث أنه يساوي بين المشروعات ذات المعدلات المتساوية في العائد و إن اختلفت تدفقاتها النقدية من حيث توقيت حدوثها أو مجموعها.

3- معيار صافي القيمة الحالية VAN:

يمكن تعريف صافي القيمة الحالية بأنها مجموع العوائد الصافية المتوقعة خلال فترتي الإنشاء و الإنتاج للمشروع، مستحدثة على أساس معدل تكلفة الأموال، و بتعبير آخر هو عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستتحقق على مدى عمر المشروع و بين قيمة الاستثمار في بداية حياة المشروع، فهو يقيس الثروة الحقيقية التي يحققها المشروع . و يتم حسابها حسب الصيغة العامة التالية:¹

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n CF_t (1 + a)^{-t}$$

CF_t : التدفق النقدي الصافي للسنة t.
I₀ : الاستثمار المبدئي.

n : العمر الاقتصادي للمشروع.

a : المعدل الاسمي لتكلفة الأموال، أو معدل الاستحداث.

ويمكن اعتبار $I_0 = CF_0$ ، و تصبح الصيغة على الشكل التالي:

$$VAN = \sum_{t=0}^n CF_t (1 + a)^{-t}$$

¹ - بن مسعود نصر الدين، مرجع سابق، ص 146.



و هناك حالات خاصة لحساب صافي القيمة الحالية و هي:

■ حالة 1: حالة تدفقات نقدية متساوية:

و هنا تكون التدفقات النقدية السنوية متساوية، و تكون صيغة صافي القيمة الحالية على الشكل التالي:

$$VAN = CF_c \left[\frac{1 - (1 + a)^{-n}}{a} \right] - I_0$$

CF_c: التدفق النقدي السنوي الثابت.

■ حالة 2: حالة تكاليف استثمارية متفرقة:¹

و تكون هنا التكاليف المتعلقة بالاستثمار الأولي ممتدة على فترة إنشاء تفوق السنة، و تكون الصيغة الجديدة هي:

$$VAN = \sum_{t=0}^m I_t (1 + a)^{-t} + \sum_{t=m+1}^n CF_t (1 + a)^{-t}$$

حيث أن فترة الإنشاء تمتد من 0 إلى m، و تمتد فترة الإنتاج من 1+m إلى n.

■ حالة 3: حالة معدلات متغيرة لتكلفة رأس المال:

في هذه الحالة يختلف معدل الخصم، أو تكلفة رأس المال من سنة لأخرى:

$$VAN = -I_0 + \frac{CF_1}{(1 + a_1)} + \frac{CF_2}{(1 + a_1)(1 + a_2)} + \dots + \frac{CF_n}{\prod_{t=1}^n (1 + a_t)}$$

a₁: معدل تكلفة الأموال للسنة

الأولى.

a₂: معدل تكلفة الأموال للسنة الثانية.

a_t: معدل تكلفة الأموال للسنة t.

هناك (03) احتمالات في حالة استخدام معيار صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لتقييم مشروع

استثماري واحد، هي على النحو التالي:

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 371.



1- $VAN > 0$: في هذه الحالة يكون مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية أكبر من قيمة الاستثمار الأولي، هذا ما يعني أ، المشروع يحقق قيمة مضافة موجبة، و يكون المشروع مقبولا طبقا لهذا المعيار.

2- $VAN < 0$: أي أن مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية لا تغطي تكلفة الاستثمار الأولي، و بالتالي يتم رفض المشروع.

3- $VAN = 0$: في هذه الحالة تتساوى مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية مع تكلفة الاستثمار الأولي، و يتوقف قرار رفض أو قبول المشروع على اعتبارات أخرى، و أغلب الضن هنا أن يرفض المشروع لاعتبارات اقتصادية لأنه لا يحقق أي قيمة مضافة. أما في حالة المفاضلة بين أكثر من مشروع، فإنه يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة موجبة في حالة المشروعات المتعارضة المناعة تبادليا، أما إذا كانت هذه المشروعات مستقلة فيمكن اختيار جميع المشروعات ذات القيم الموجبة في حدود الموارد المتاحة.

* مزايا معيار صافي القيمة الحالية:¹

- يراعي التغير في القيمة الزمنية للنقود، و يأخذ في الاعتبار المكاسب النقدية للمشروع طوال عمره.
- يلخص البيانات الرئيسية التي تعتبر مؤشرا لقياس ربحية المشروع.

* عيوب معيار صافي القيمة الحالية:

- لا يعطي ترتيب سليم في حالة مشروعات استثمارية مختلفة القيم و العمر.
- هذا المعيار لا يفيدنا كثيرا في التعرف على إنتاجية الوحدة النقدية من تكلفة الاستثمار، و لا يأخذ في الحسبان حجم المشروع.

4- معيار مؤشر الربحية IP:

و يطلق عليه أيضا معدل العوائد/التكاليف، و يعرف بأنه المعيار الذي يقيس قدرة المشروع الاستثماري على تحقيق الربح، و هو عبارة عن خارج قسمة مجموع القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري محل الدراسة، و يقيس هذا المعيار العلاقة بين مدخلات المشروع و مخرجاته في شكل نسبة بدلا من قيمة مطلقة، و يمكن حساب مؤشر الربحية بالصيغة التالية:

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^n CF_t (1+a)^{-t}}{I_0} \quad \text{أو} \quad IP = \frac{\sum_{t=0}^n CF_t (1+a)^{-t}}{\sum_{t=0}^n I_t (1+a)^{-t}}$$

¹ - د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 149.



ينتج عن تطبيق هذا المعيار (03) احتمالات هي:

1- $IP > 1$: هذا يعني أن القيمة الحالية لمجموع العوائد أكبر من القيمة الحالية لتكاليف

المشروع، ما يدل على أن المشروع مربح و ذو جدوى اقتصادية.

2- $IP < 1$: في هذه الحالة تكون القيمة الحالية لمجموع المدخلات أقل من القيمة الحالية

للمخرجات، أي أن المشروع ليس له ربحية أو جدوى اقتصادية.

3- $IP = 1$: و هنا تتساوى القيم الحالية للعوائد و التكاليف، و هذا يعني أن المشروع ليس

لديه جدوى اقتصادية أو ربحية، و يكون أساس الاختيار هنا يعود على اعتبارات أخرى

(اجتماعية، سياسية...).

أما في حالة المفاضلة بين عدة مشاريع يكون أساس الاختيار معتمد على أكبر IP للمشاريع، شرط أن يكون أكبر من 1.

* مزايا معيار مؤشر الربحية:

- يعكس هذا المعيار فعالية و إنتاجية الاستثمار.
- غالبا ما يستخدم كمعيار مرجح لمعيار صافي القيمة الحالية بغرض ترتيب المشروعات الاستثمارية التي تحقق صافي قيمة حالية موجبة.

* عيوب معيار مؤشر الربحية:

- لا يمكن استخدام هذه الطريقة إذا كانت هناك تدفقات نقدية سالبة في سنوات متعددة من سنوات المشروع.
- لا يعالج مشكلة الخطر و عدم التأكد الذي يصاحب التدفقات النقدية.

5- معيار معدل العائد الداخلي TRI:

يمكن تعريف معدل العائد الداخلي بأنه معدل الاستحداث أو الخصم الذي تتعادل عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، و هو بصيغة أخرى معدل الاستحداث الذي تنعدم فيه صافي القيمة الحالية ($VAN=0$).

و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:¹

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^N \frac{CF_t}{(1 + TRI)^t} = 0$$

و يكون أساس الاختيار عند استعمال هذا

المعيار بمقارنة معدل الاستحداث أو معدل تكلفة رأس المال، و نميز بين حالتين:

¹ - بن مسعود نصر الدين، مرجع سابق، ص 152.



1- $TRI > a$: هذا يعني أن مردودية الأموال المستثمرة أعلى من تكلفة الفرصة الضائعة و بالتالي نختار المشروع. أما في حالة عدة مشاريع فانه يتم ترتيبها تنازليا و يتم اختيار المشروع ذو أعلى معدل.

2- $TRI < a$: هنا تكون مردودية الأموال المستثمرة أقل من تكلفة الفرصة الضائعة، و في هذه الحالة يتم رفض المشروع.

يجدر الإشارة إلى أن معدل العائد الداخلي ليس له أسس مالية حقيقية، بل هو قبل كل شيء حل رياضي لمعادلة استحداثية، و بالتالي فقد وجهت له عدة انتقادات نذكر منها:

- صعوبة حسابه في بعض الأحيان و عدم إمكانية ذلك في أحيان أخرى.
- إمكانية وجود عدة معدلات للعائد لمشروع واحد مما يخلق عدة مشاكل لمتخذ القرار.

يمكن أن يؤدي إلى نتائج تتعارض مع نتائج معيار صافي القيمة الحالية،

ثانيا- طرق التقييم في ظل عدم التأكد:

استخدام الأدوات الإحصائية وأدوات بحوث العمليات لدراسة وتقييم المشروع في ظل ظروف المخاطرة، ويمكن ذكر باختصار أهمها فيما يلي:

1- استخدام القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية و الانحراف المعياري و معامل الاختلاف:

أ- القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية $E(VAN)$

يقصد به القيمة المتوقعة لصافي القيمة الحالية للمشروع ، و يستخدم هذا المعيار لتحديد المردودية المتوقعة من المشروع

$$E(VAN) = \sum_{j=1}^n (VAN_j \cdot P_j^1 + VAN_j \cdot P_j^2)$$

حيث: $E(VAN)$: القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية.

$VAN_j \cdot P_j$: صافي القيمة الحالية في ظروف التفاؤل.

$VAN_j \cdot P_j$: صافي القيمة الحالية في ظروف التشاؤم.

P_j : هو احتمال تحقق ظروف تفاؤلية.

P_j : هو احتمال تحقق ظروف تشاؤمية.

وكلما زادت القيمة المتوقعة الموجبة لصافي القيمة الحالية المعدلة لفرصة استثمارية ما كلما زاد تفضيل تلك الفرصة ضمن اختيارات المستثمر والعكس صحيح.



ب - معيار التباين: بما أن التوقع الرياضي لصافي القيمة الحالية يعبر عن مردودية المشروع فإن الانحراف المعياري يقيس المخاطرة لأنه يعبر عن التشتت ، حيث كلما كانت قيمته متدنية يدل ذلك على تماسك المتغيرات ، أما إذا كانت قيمته كبيرة فهذا يدل عن تشتت المتغيرات. ويحسب الانحراف

المعياري حسب الصيغ التالية⁽¹⁾:

$$S^2(VAN) = \sum_{j=1}^n [VAN_j - E(VAN)]^2 P_j$$

أو

$$S^2(VAN) = [E(VAN)^2 - E(VAN)]^2$$

حيث: S^2 : هو تباين صافي القيمة الحالية المتوقعة.

$E(VAN)$: القيمة النقدية المتوقعة لصافي القيمة الحالية.

P_j : هو احتمال حدوث كل توقع.

الانحراف المعياري $(S) = \sqrt{S^2}$.

يتم اختيار المشروع الذي لديه أقل قيمة للتباين أو الانحراف المعياري بمعنى تفضيل المشروع الذي لديه تشتت أقل للقيمة المتوقعة عن القيمة المركزية وهي التوقع الرياضي.

ج- معيار معامل الاختلاف:

يعد معامل الاختلاف مقياساً نسبياً للتشتت أو المخاطرة، و يتم حسابه عن طريق قسمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة (التوقع الرياضي) ويحسب كالتالي:

$$CV = \delta(VAN)/X$$

حيث ان:

X: القيمة المتوقعة

معامل الاختلاف: CV

2- طريقة بحوث العمليات في تقييم المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة :

أ- شجرة القرار:

ان حالات القرارات التي تطرقنا لها سواء في ظروف التأكد او في ظروف التأكد او في ظروف عدم التأكد او ظروف المخاطرة هي قرارات من مرحلة واحدة وبالتالي فهي ساكنة من حيث الزمن، غير ان متخذ القرار قد تصادفه حالات تستلزم منه اتخاذ قرارات متتابعة، اذ بعد ان يرسو على قرارا معين، يستلزم منه الامر اتخاذ قرار



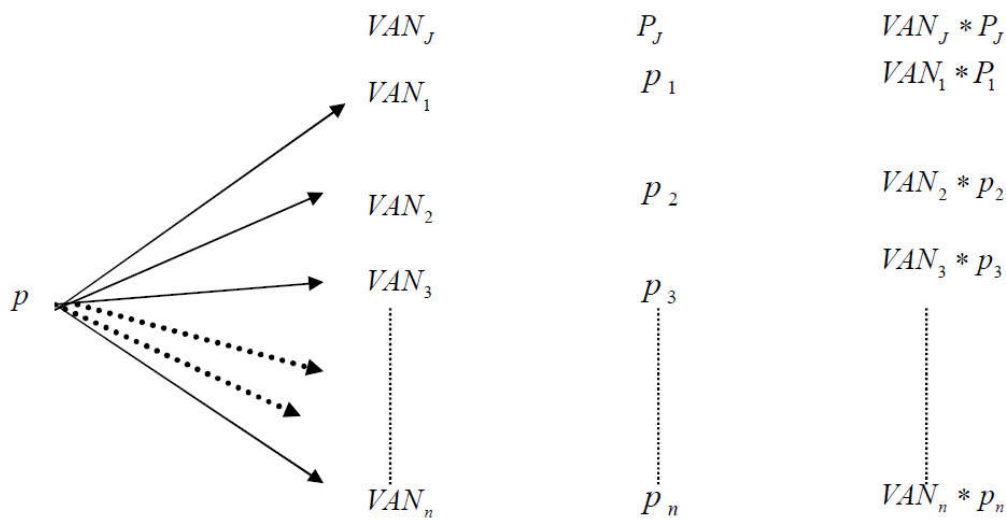
موال بالاعتماد على الاول، ثم بعد اختيار القرار الثاني، قد يستلزم الامر منه ايضا اتخاذ قرار مال ثالث وهكذا...، يجد نفسه اتخذ سلسلة من القرارات المتتابعة لاجل تعظيم العائد او الارباح ا تدنية التكاليف او الخسائر، وهذا ما يعبر عنه بنموذج القرارات المتتابعة والمعبر عنه ايضا بشجرة القرار.

○ مفهوم شجرة القرار: هي عبارة عن بيان متفرع، تعبر فروعها عن الاختيارات الممكنة والتي يجب على المسير ان يفاضل بينها، تفصل بين كل فرع وفرع موالي عقدة وهي عبارة عن نقطة او دوائر، وتتضمن فروع الشجرة التقديرات الاحتمالية والعوائد او الخسائر حسب ما يتطلب الامر.

واعدادها يمر بالخطوات التالية:

- نرسم المربع كنقطة بداية للرسم البياني والذي يعتبر نقطة اتخاذ القرار النهائي او قرارات التحول.
- تتفرع من المربع خطوط مستقيمة لكل خط يمثل احد البدائل الممكنة مع كتابة اسم البديل عليه.
- كل بديل من البدائل بدائرة صغيرة تمثل نقطة حدث تعبر عن احد المراحل التي يمر بها تنفيذ البدائل.
- يتفرع من نقطة الحدث فروع مستقيمة يكتب عليها التدفق النقدي الداخل المتوقع منه مع احتمال وقوعه بحيث مجموع الاحتمالات لكل فرع يساوي الواحد صحيح.
- يتفرع من نقطة اتخاذ القرار الاول فروع تمثل الحلول البديلة تنتهي بنقطة حدث تتفرع منها فروع مستقيمة تمثل التقديرات المختلفة للتدفق النقدي مع احتمالات وقوعها.
- تتكرر نفس الخطوات السابقة بنفس الاسلوب مع تعدد نقاط اتخاذ القرارات الفرعية الواجب اتخاذها قبل القرار الاستثماري النهائي.

الشكل رقم (02): الشكل يوضح شجرة القرار



المصدر: بن مسعود نصر الدين، مرجع سابق، ص 174.



تتم عملية التقييم و المفاضلة بين البدائل المتاحة حيث تبدأ عملية التقييم من آخر الشجرة رجوعاً الى الخلف (الى بداية الشجرة). حيث يختار البديل الاستثماري الذي يحقق افضل النتائج الذي يحقق أعلى قيمة نقدية متوقعة.

ب- تحليل الحساسية :

يقصد بتحليل الحساسية اختبار حساسية المشروع للتغيرات او التوقعات السيئة في اسعار المدخلات واسعار المخرجات او في بعض جوانب المشروع، بعد الحصول على نتائج تحليل جدوى المشروع حسب المعطيات التي يتم افتراضها في البداية.

ويعتبر تحليل الحساسية عن مدى استجابة المشروع المقترح للتغيرات التي تحدث في أحد المتغيرات او العوامل المستخدمة لتقييمه او مدى حساسية المشروع للتغير الذي يطرأ على العوامل المختلفة التي تؤثر في المشروعات، مثل تأثير التغير في سعر بيع الوحدة من الانتاج، التغيرات في اسعار شراء المواد الخام، تغيرات الاجور، تغير المبيعات وغيرها على جدوى المشروع، اي على كل من العائد الداخلي صافي القيمة الحالية وغيرها من معايير التقييم¹.

مجالات تحليل الحساسية:

ان جميع المشروعات ينبغي ان تخضع لاجراء تحليل الحساسية، ولمعظم المشاريع هناك حساسية للتغير في اربعة مجالات رئيسية :

- حساسية المشروع لزيادة التكاليف:

فالمشروعات تميل الى الحساسية الشديدة بالنسبة لزيادة التكاليف (خاصة تكاليف التأسيس او التكاليف الاستثمارية)، لان معظم تلك التكاليف تتفق في وقت مبكر في المشروع ويكون لها وزن كبير في عملية الخصم، كما يمكن ان تحول الزيادة في التكاليف المشروع من مشروع مجدي الى غير مجدي، لذا يجب ان يتوصل القارئ بجدوى المشروع الى اي مدى يتحمل المشروع زيادة التكاليف، وهذه اشارة هامة لمتخذي قرارات الاستثمار في المشروع.

- حساسية المشروع لتأخير فترة التنفيذ:

يؤثر التأخير في التنفيذ او تسليم المعدات على مقاييس جدوى المشروع، ومن ثم فان اجراء اختبار حساسية المشروع لتأخير التنفيذ هام جداً في دراسة الجدوى الاقتصادية.

- حساسية المشروع لانخفاض اسعار منتج المشروع:

كثيراً ما تتغير الاسعار عن الاسعار المتوقعة عند تقييم جدوى المشروع، وبالتالي تؤثر على قيمة عوائد المشروع،

¹ - نصيرة ابراهيم حمودة، الطاوس حمداوي، استخدام اسلوب تحليل الحساسية في تقييم المشاريع الاستثمارية، دراسات، العلوم الادارية، جامعة عنابة، 2015، ص 43



ولمعظم المشاريع حساسية مختلفة لانخفاض اسعار بيع منتجاتها . ولهذا فان القائم بدراسة الجدوى الاقتصادية يضع عددا من الافتراضات البديلة حول الاسعار المستقبلية لمنتجات المشروع، مثلا في حالة انخفاض الاسعار 10 % او 20 % وهكذا، وتحديد تأثير ذلك على مقاييس جدوى المشروع.

- حساسية المشروع لانخفاض الانتاج:

يواجه اي مشروع خلال عمره الانتاجي عوامل كثيرة تؤدي الى انخفاض الانتاج، فتأخير امدادات المواد الخام تؤدي الى انخفاض الطاقة الانتاجية، وعدم القدرة على تسويق كل الناتج او انخفاض الاسعار تؤدي الى انخفاض الانتاج، كما ان هناك ظروفًا جوية مختلفة تواجه المشروع الزراعي مثلا، تؤدي الى انخفاض الانتاج وعوامل كثيرة اخرى. لذا فان اختبار تحديد مدى حساسية مقاييس جدوى المشروع بالنسبة لانخفاض الانتاج تفيد في اتخاذ قرار حول تنفيذ المشروع .

خطوات التعامل مع اسلوب تحليل الحساسية: ¹

حتى يمكن تحقيق اقصى فائدة من تحليل الحساسية يتعين علينا اتباع الخطوات التالية:

- تحديد المتغيرات المطلوب قياس تأثيرها على المشروع المقترح.
- تفريغ هذه المتغيرات في شكل جدول بحيث يعطي لكل متغير ثلاث قيم مختلفة: تفاؤلية، تشاؤمية، متوسطة
- يتم اختيار مجموعة من مؤشرات التحليل المالي بغرض قياس اثر.
- وبناء على هذا التحليل يتمكن متخذ القرار الاستثماري من اتخاذ القرار بقبول المشروع او رفضه، لكن يحتاج الى معرفة او تحديد درجة المخاطرة في المشروع ليوافق بين العائد والمخاطرة حتى يصل الى القرار الاستثماري السليم.

¹ - نصيرة ابراهيم حمودة، الطاوس حمداوي، مرجع سابق، ص 433.



الخلاصة

من خلال ما تم عرضه في الفصل السابق يمكن التوصل إلى أن الاستثمار هو توجيه الأصول المادية أو البشرية أو المعلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل يتم تجسيده على أرض الواقع بالقيام بمشاريع استثمارية متنوعة و تختلف حسب معايير عديدة إلا أنها مهما اختلفت و تنوعت فإنها يجب أن تسبق دائما بدراسات جدوى حتى تضمن لها النجاح و تجنبها الخسائر و هذه الدراسات يجب أن تسبق دائما بدراسات تتطلب الفحص الدقيق و التفصيلي .



الفصل الثاني



الفصل الثاني: دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

فرع المسيلة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل تجسيد ما تم عرضه في الفصل السابق و هذا من خلال تقديم مشروع مقترح من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالدراسة و التحليل حيث نطبق عليه كل خطوات دراسة الجدوى المالية ، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

المبحث الثاني : شروط الاستفادة من الإعانة و المزايا الممنوحة من طرف الوكالة .

المبحث الثالث:دراسة تطبيقية للمشروعات في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب-فرع المسيلة .



المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

من خلال التفكير في إنشاء هيكل جديد بإمكانه استيعاب آمال وتطلعات الشباب وتحقيقها بناء على تحديد نقاط قوة وضعف جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب ، حيث يهدف هذا الهيكل إلى التكيف مع التحولات الاقتصادية التي تنتقل تدريجيا إلى إقتصاد السوق ، تم التوصل إلى خلق جهاز يعنى بالإدماج المهني للشباب في إطار منظم يلبي المتطلبات الأساسية لهذه الفئة، فأنشئت هيئة مختصة عرفت باسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، كلفت بتأطير وتصنيف هذا الجهاز و بهذا يتم التطرق إلى :

المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض.



المطلب الأول: نشأة ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أولاً: نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، تم الشروع في الجهاز الجديد لتشغيل الشباب منذ السادسي الثاني لسنة 1997 ، و منذ هذا التاريخ أصبحت الوكالة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، هدفها هو تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، و الذي حددت كفاءات تسييره بواسطة المرسوم التنفيذي رقم: 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 .

كما تم تعديل المرسوم المنشئ للوكالة بالمرسوم التنفيذي 98-213 المؤرخ في 13 جويلية 1998 ، كما تم تعديله مرة أخرى سنة 2003 بموجب المرسوم التنفيذي 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003. ويمكن تعريف وكالة دعم تشغيل الشباب على أنها جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة ، يقوم بتمويل دعم و متابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع ، و تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها¹.

* تغطي الوكالة نوعين من النشاط :

- تقديم المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.
- * و يقوم الجهاز على ثلاث أفكار أساسية هي :
- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.
- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما يخص تقييم الأخطار ، و اتخاذ القرارات لتمويل المشاريع.
- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الإستشارة.

ثانياً: مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

إن الهدف الرئيسي من وجود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هو مساعدة الشباب على إنشاء

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06/09/2003 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 و تتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، (الجريدة الرسمية عدد 54) المواد 4.3.



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

المؤسسات المصغرة ، بالإضافة إلى مهمة التكوين لدعم إنشاء النشاطات ، غير أن هذه الأخيرة لم تجسد على أرض الواقع بل تم التركيز فقط على المهمة الأولى ، و لتحقيق الأهداف المشار إليها فإن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية بالمهام الآتية:

- تدعم ، تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسيير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني تدعم تشغيل الشباب ، لا سيما منه الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالشغل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، وتقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها هؤلاء الشباب ، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ، و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين و التشغيل و التوظيف الأولى ، و للقيام بهذه المهام على أحسن وجه ، تكلف الوكالة بما يلي :
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي ، و التقني ، والتشريعي ، و التنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تقدم الاستشارة و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي و رصد القروض .
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ، و تطبيق خطة التمويل ، و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.
- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مقاول أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية¹.

كما يمكن للوكالة من أجل الإضطلاع بمهمتها على أحسن وجه أن تقوم بما يأتي:

- تكلف بإنجاز قوائم بدراسات الجدوى لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تكلف بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة .
- تعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم و تكوينهم في تقنيات التسيير ، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية ، و هذا بالإستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع و معالجتها .
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة إقتصاديا و اجتماعيا.

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المادة 6.



الفصل الثاني دراسة المجدى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

- تطبيق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث النشاطات لصالح الشباب ، و إستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما¹

➤ أما التعديلات التي طرأت على مهام الوكالة والتي أوردتها المرسوم التنفيذي رقم 03-288 فتمثلت

أساسا في تعديل البند الذي ينص على « تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم» وعوضت بما يلي « تشجيع كل شكل آخر من الأعمال و التدابير الرامية إلى إحداث الأنشطة وتوسيعها»⁽²⁾

حيث كان يستفيد أصحاب المؤسسات المصغرة من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة إلى مرة واحدة وهي في حالة إنشاء المؤسسة المصغرة ، ومع صدور المرسوم التنفيذي الجديد أصبح أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المزايا والإعانات التي تقدمها الوكالة سواء عند عملية إنشاء المؤسسات المصغرة أو عند أي عملية توسيع القدرة الإنتاجية للمؤسسات المصغرة،

➤ و التعديلات التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 11/103، المؤرخ في 06 مارس 2011،

المتعلق بمستويات التمويل، وكذا القروض الإضافية عندما يلجأ الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط. تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية.⁽³⁾

وهذا ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في عملية تمويل الوكالة للمؤسسات المصغرة و المزايا والإعانات التي تقدمها لهم.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

اولا: تسيير و تنظيم الوكالة

يسير الوكالة مجلس توجيهي، ويديرها مدير عام الذي يقترح تنظيم الوكالة ويصادق عليه المجلس التوجيهي، كما تزود الوكالة بمجلس للمراقبة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المادتين 07-08.

² - المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 10/09/2003، (الجريدة الرسمية، العدد 54) ، المادة 02.

3 - المرسوم التنفيذي رقم 11-101 المؤرخ في 06/03/2011، (الجريدة الرسمية، العدد 14) ، المادة 01، 02، 03، 04، 05، 06.



1 - مجلس التوجيهي :

يتكون مجلس التوجيه من 19 عضو يعينون بقرار من طرف الوزير المكلف بالتشغيل بناء على إقتراح السلطات التي ينتمون إليها ، و لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

يقوم أعضاء المجلس بانتخاب الرئيس و نائبه لمدة سنة واحدة ، و يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل ، و يمكن أن يجتمع زيادة على ذلك في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه أو باقتراح من ثلثي أعضائه ، أو بطلب من الوزير المكلف بالتشغيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك⁽¹⁾.

و يقوم مجلس التوجيه بالمهام التالية:

- يصادق على برنامج نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، و كذا نفقاتتسيير الوكالة وتجهيزها و القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة ، بالإضافة إلى التنظيم الداخلي للوكالة.
- يداول المجلس حول إنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة ، و كذا المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة و تكوينهم ، يصادق مجلس التوجيه على حسابات الوكالة.

2- المدير العام للوكالة:

يعين المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من طرف رئيس الحكومة بناء على إقتراح الوزير المكلف بالتشغيل ، و يضطلع على المهام الآتية :

- يمثل الوكالة إزاء الغير و يمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة .
- يحرص على إنجاز الاهداف المسندة للوكالة ويتولى تنفيذ قرارات مجلس التوجيه
- يضمن سير المصالح و يمارس السلطة السلمية على جميع موظفي الوكالة،و يعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- يقاضي أمام العدالة و يمثل الوكالة بصفتها المدعي أو المدعى عليه.
- يعد البيانات التقديرية للإيرادات و النفقات ، و يعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها.
- يعد الحصيلة و حسابات النتائج و يعرضها على مجلس التوجيه ليوافق عليها.
- يبرم كل صفقة أو عقد أو إتفاقية أو إتفاق في إطار التنظيم المعمول به.
- يأمر بصرف نفقات الوكالة.
- يقدم في نهاية كل سنة مالية تقريرا سنويا عن النشاطات ، مرفقا بالحصائل وحسابات النتائج و يرفعه إلى الوزير المكلف بالتشغيل بعد موافقة مجلس التوجيه .

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96-296. - المواد 7،8،9،10،12،18.



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

- يعد مشروع النظام الداخلي للوكالة و يعرضه على مجلس التوجيه ليوافق عليه ، ويحرص على إحترام تطبيقه.

3- لجنة المراقبة:

تتكون لجنة المراقبة في الوكالة من ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس التوجيه ، و تعين لجنة المراقبة رئيسا لها من ضمن أعضائها للمدة التي تستغرقها مهمتها.

تجتمع هذه اللجنة بحضور المدير العام للوكالة في نهاية كل ثلاثة أشهر ، و عند الاقتضاء بطلب من المدير العام للوكالة أو عضوين من أعضائها ، و يترتب على اجتماعات لجنة المراقبة إعداد محاضر ترسل إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

تكلف لجنة المراقبة لممارسة الرقابة اللاحقة لتطبيق القرارات المتخذة من طرف مجلس التوجيه ، و تقدم للمدير العام كل الملاحظات و التوصيات المفيدة عن أحسن الكيفيات لتطبيق البرامج و المشاريع التي شرعت فيها الوكالة ، كما تدلي برأيها في التقارير الدورية عن المتابعة و التنفيذ و التقييم التي يعدها المدير العام ، و تقدم لمجلس التوجيه ملاحظاتها و توصياتها عن البيانات التقديرية لإيرادات الوكالة و نفقاتها وبرنامج نشاطها ، و كذا التقرير السنوي عن تسيير المدير العام.

كما تقوم اللجنة بكل مراقبة أو تدقيق للحسابات عن استعمال أموال الوكالة ، و تشرف عليها إلى نهايتها بمبادرة منها أو بناء على قرار من مجلس التوجيه¹.

○ موارد ونفقات الوكالة

و قد نظم المرسوم المنشئ للوكالة مختلف أحكامها المالية كما يلي:

* تكون موارد الوكالة مما يأتي :

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- حاصل استثمارات الأموال المحتملة.
- الهبات و الوصايا.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية و الدولية بعد ترخيص من السلطات العمومية.
- كل حاصل آخر يرتبط بنشاطها.

* أما نفقات الوكالة فهي التسيير و الصيانة ، بالإضافة إلى النفقات الضرورية المرتبطة بمهدفها و إنجاز مهامها².

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 . المواد 22 ، 23 ، 24 ، مرجع سابق.

² - المرجع نفسه، المادة رقم 27.



المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض.

ترافق إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إنشاء صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض ، كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وهذا بهدف تذليل العقبات التمويلية التي تقف وراء حصول أصحاب المؤسسات المصغرة على التمويل اللازم سواء لإنشاء أو توسيع نشاط مؤسساتهم، حيث كما ذكرنا سابقا فإن إشكالية عدم توفير الضمانات من طرف المؤسسات المصغرة تعتبر أهم عقبة تمويلية في سبيل تقديم البنوك والمؤسسات المالية القروض.

1 -التعريف بالصندوق ومهامه:

وأنشئ الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 98- 200 الصادر في 09 جوان ، 1998 الذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح إليها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، حيث جاء في المادة الأولى منه ماييلي¹: « يحدث هذا المرسوم صندوقا للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إليها الشباب ذوي المشاريع ويدعى في صلب النص الصندوق. » وقد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية².

وقد خول لصندوق القيام بالمهام التالية:³

- يضمن الصندوق القروض الممنوح إليها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. حسب النسب و الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم؛
- يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يمنحه المنخرط، عند الاقتضاء مؤسسة القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية؛
- لا يغطي الصندوق إلا باقي الديون المستحقة من الأصول في حدود 70 % من مبالغها، بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاد التماس الضمانات العينية أو الشخصية.
- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال لاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

وقد طرأ بعض التعديلات على مهام الصندوق وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-200

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14/06/1998،(الجريدة الرسمية، العدد 42) ، المادة 01.

² - المرجع نفسه، المادة رقم 02.

³ - المرجع نفسه، المواد 03، 04، 05.



الفصل الثاني دراسة المجدى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

- والمهام التي أسندت لصندوق وفق المرسوم رقم 289-03 جاءت كما يلي¹:
- يضمن الصندوق القروض الممنوح إليها الشباب ذوي المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. حسب النسب و الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم.
 - ويكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يقدمه المنخرط، إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية أو شخصية؛
 - يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود 70 % من مبالغها؛
 - يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر كما هو موضح أعلاه؛
 - يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها؛
 - يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.
- والملاحظ أن أهم التعديلات و الإضافات التي جاء بها المرسوم رقم 289-03 فهي تتمثل أساسا في أن الصندوق كان منذ نشأته إلى غاية صدور المرسوم الجديد لا يغطي إلى باقي الديون المستحقة من الأصول ومع صدور المرسوم الجديد أصبح يغطي باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد وبنفس النسبة أي 70 %.
- كما حمل المرسوم الجديد تعديل في العبارات المستعملة حيث غيرت عبارة « مؤسسات القرض » بعبارة « البنوك والمؤسسات المالية ».
- كذلك حمل المرسوم 289-03 إضافات والمتمثلة في أنه يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها، كذلك يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.
- أما المؤسسات التي يمكن أن تنخرط في الصندوق هي كل بنك أو مؤسسة مالية تقوم بتمويل مشاريع اعتمدها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب².
- وقد أسندت مهام تسيير الصندوق للمدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمساعدة أمانة دائمة³.
- ومن هذا نستخلص أن صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض، أنشأ أساسا لتكملة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث نلاحظ أن مقر عمل الصندوق يكون داخل الوكالة، ويسير من

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 289-03 المؤرخ في 2003/09/10، (الجريدة الرسمية، العدد 54) ، المواد 01 ، 02 ، 03.

² - المرجع نفسه ، المادة 05 .

³ - المرجع نفسه ، المادة 06 .



الفصل الثاني دراسة المجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

طرف مدير الوكالة، كذلك فإن الصندوق لا يضمن إلا القروض للمشاريع التي تمت المصادقة عليها من طرف الوكالة، حيث أن مساهمة أصحاب المشاريع في الصندوق تعتبر أحد الشروط الأساسية للحصول على دعم و المزايا التي تقدمها الوكالة.

2- موارد الصندوق :¹

تأتي موارد الصندوق من المصادر التالية:

أ- تخصيص أولي من أموال خاصة:

- مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- مساهمة الخزينة العمومية؛

- مساهمة مؤسسات القرض المنخرطة برأسمال؛

- جزء من الرصيد الغير المستعمل من صندوق ضمان النشاطات التجارية والصناعية و الحرفية

المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-146 المؤرخ في 22 ماي 1990 ويتعلق هذا

الرصيد بمبلغ اشتراكات مؤسسات القرض.

ب- الاشتراكات المدفوعة للصندوق من :

- الشباب ذوي المشاريع؛

- مؤسسات القرض المنخرطة؛

- عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة و الاشتراكات المحصلة؛

- الهبات والوصايا المخصصة للصندوق؛

- كما يمكن للصندوق أن يلجأ إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجته المالية و يقوم بكل عمليات

التوظيف التي يراها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

وقد أدخلت تعديلات بسيطة على موارد الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-289 ومست أساسا

إلغاء إمكانية لجوء الصندوق إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجاته المالية، وأضيفت لموارد الصندوق

التخصصات التكميلية من أموال خاصة، عند الحاجة تأتي من المشاركين برأس المال الأولي ومن بنوك

ومؤسسات مالية جديدة منخرطة، كذلك مس التعديل استبدال عبارة «مؤسسات القرض» بعبارة «البنوك

والمؤسسات المالية».²

¹ - المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14/06/1998، المادة 10، 11، مرجع سابق.

² - المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 10/09/2003، المادة 10 ، مرجع سابق.



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

المبحث الثاني : شروط الاستفادة من الإعانة و المزايا الممنوحة من طرف الوكالة

سيتم التطرق إلى الشروط اللازمة للاستفادة من الفرص والحوافز الجبائية الممنوحة في إطار هذا الجهاز.

المطلب الأول: الشروط اللازمة للاستفادة من حوافز الوكالة.

يجب أن يتوفر في حامل المشروع جملة من الشروط تجعله مؤهلا للاستفادة من المزايا وتباين هذه الشروط بحسب طبيعة الاستثمار.

أولا: شروط التأهيل في استثمار الإنشاء:

وتتمثل في:

- أن يكون الشاب بطلاً (غير منخرط لدى مصالح (CNAS و CASNOS)؛
- أن يتراوح سن الشاب بين 19 و 35 سنة ويمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة إلى المسير إذا تعهد بخلق ثلاث 03 مناصب شغل دائمة؛
- أن تكون لديه المؤهلات المهنية والعلمية ذات العلاقة بالنشاط المرتقب؛
- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع؛
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب للعمل.

ثانيا: شروط التأهيل في استثمار التوسيع .

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة المنجزة في إطار الوكالة والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي، ومن الشروط المؤهلة لمثل هذا الشكل من الاستثمار نجد:

- تسديد 70% من القرض البنكي و 50% من القرض بدون فائدة الخاص بالوكالة، أو تسديد كلي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من الثلاثي إلى الثنائي؛
- تسديد 100% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛
- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛
- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الإيجابي للمؤسسة المصغرة خلال (ثلاث 03 سنوات الأولى).

المطلب الثاني: مستويات الإعانة الممنوحة :

أولا: الهيكل المالي للتمويل

كما توجد صيغتان للاستثمار وهما صيغة التمويل الثنائي والذي يساهم فيها الشاب الوكالة فقط في التركيبة المالية للمشروع، والتمويل الثلاثي الذي يساهم فيه الشاب، الوكالة، والبنك، كما هو موضح في الجدول الموالي:



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

الجدول رقم (02): مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

التمويل الثنائي (الشباب، الوكالة)		
مساهمة الشباب		مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج		
29%		71%
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج		
28%		72%
التمويل الثلاثي (الشباب، الوكالة، البنك)		
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج		
01%	29%	70%
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة (10) ملايين دج		
02%	28%	70%

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 11/103، المؤرخ في 06 مارس 2011، المادتين رقم: 03 و04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ: 2011/03/06، ص 18.

1- القروض الإضافية

بالإضافة لتقديم قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار الذي تمنحه الوكالة، هناك أيضا ثلاثة قروض بدون فائدة إضافية تمنح للشباب أصحاب المشاريع:¹

- قرض بدون فائدة يقدر بـ 500.000 دج للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترخيص، وكهرباء العمارات، والتدفئة، والتكييف، والزجاجة، ودهن العمارات، وميكانيك السيارات؛

- قرض بدون فائدة يقدر بـ 500.000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة قارة؛

- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بالمجالات الطبية ومساعدتي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

¹ - المرجع نفسه، المادة رقم 11، ص 18.



الفصل الثاني دراسة المجدى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

حيث أن هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط لأصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى التمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

كما أنه وخلال سنة 2013 تم منح فترة إرجاء لتسديد القرض البنكي لمدة ثلاث (03) سنوات، ليتم بعدها تسديد القرض البنكي على شكل أقساط سداسية لمدة خمس (05) سنوات، يليها تسديد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على شكل أقساط سداسية أيضا ولمدة خمس (05) سنوات؛ بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 100% على معدلات الفائدة الذي تطبقه البنوك؛

المطلب الثالث: الإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة:

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جملة من الإعانات والامتيازات الجبائية التي من شأنها المساهمة في تحفيز حاملي المشاريع على إنشاء مقاولاتهم المصغرة، ومنها:

1. الحوافز الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة:

تتوزع على مرحلتين:

أ. مرحلة إنجاز المشروع:

تتمثل حوافز هذه المرحلة في:

- تطبيق المعدل المخفض للرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة بنسبة (05%)؛

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية العقارية التي تتم في إطار إنشاء النشاط؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛

ب. مرحلة الاستغلال (الدخول في النشاط):

وتستفيد فيها المشاريع من الحوافز التالية:

- الإعفاء من مبلغ الكفالة (Caution du Bonne Execution) المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة

للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية؛

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق

الخاصة¹ والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب؛

- الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات

للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03

عمال على الأقل لمدة غير محددة؛

¹ - المناطق الخاصة هي مجموع البلديات والمناطق الواجب ترفيتها، التي نص عليها المرسوم التنفيذي رقم 89/09 المؤرخ في 07 فيفري 1989، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 91/321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991.



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

- إعفاء ضريبي تدريجي إبتداء من انتهاء فترة الإعفاء لمدة ثلاث (03) سنوات بنسبة 75% ، 50% ، 25% على التوالي.

- حيث أنه وقبل صدور قانون المالية 2015 كانت المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تخضع لنظام التصريح الحقيقي للضرائب، أين كانت تعفى من الرسم على القيمة المضافة TVA بالنسبة للعتاد أو الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، وإعفاء لمدة 03 سنوات، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي، والرسم على النشاط المهني.

- كما تستفيد المؤسسات المصغرة بعد الدخول في مرحلة الاستغلال من تخفيضات في حصة اشتراكات الضمان الاجتماعي، وذلك في إطار التدابير التشجيعية المتعلقة بدعم وترقية التشغيل المنصوص عليها في القانون رقم: 06/21 المؤرخ 11 ديسمبر 2006.

❖ متابعة ومرافقة المؤسسة المصغرة

بالإضافة إلى الإعانات المالية والجبائية والشبه الجبائية التي تقدمها الوكالة، فهي تقدم فإن أصحاب المؤسسات المصغرة يستفيدون من المساعدة التقنية للوكالة ومن استشارتها ومرافقتها ومتابعتها وكل هذا دون مقابل¹

وتتمحور متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة من طرف مصالح الوكالة حول المحاور التالية:

- المشورة والتوجيه خلال نضج فكرة المشروع؛
- مرافقة الشباب أصحاب المشاريع خلال إنشاء المؤسسة المصغرة؛
- متابعة احترام التزامات المؤسسة المصغرة في إطار دفتر الشروط والإرسال الدوري للمعطيات المتعلقة بتطورها؛
- دعم المؤسسة المصغرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها؛
- التكوين الدائم لشباب أصحاب المشاريع.

¹ - دليل المؤسسة المصغرة ANSEJ



الشكل رقم (03): مراحل المرافقة بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-أنساج- فرع المسيلة

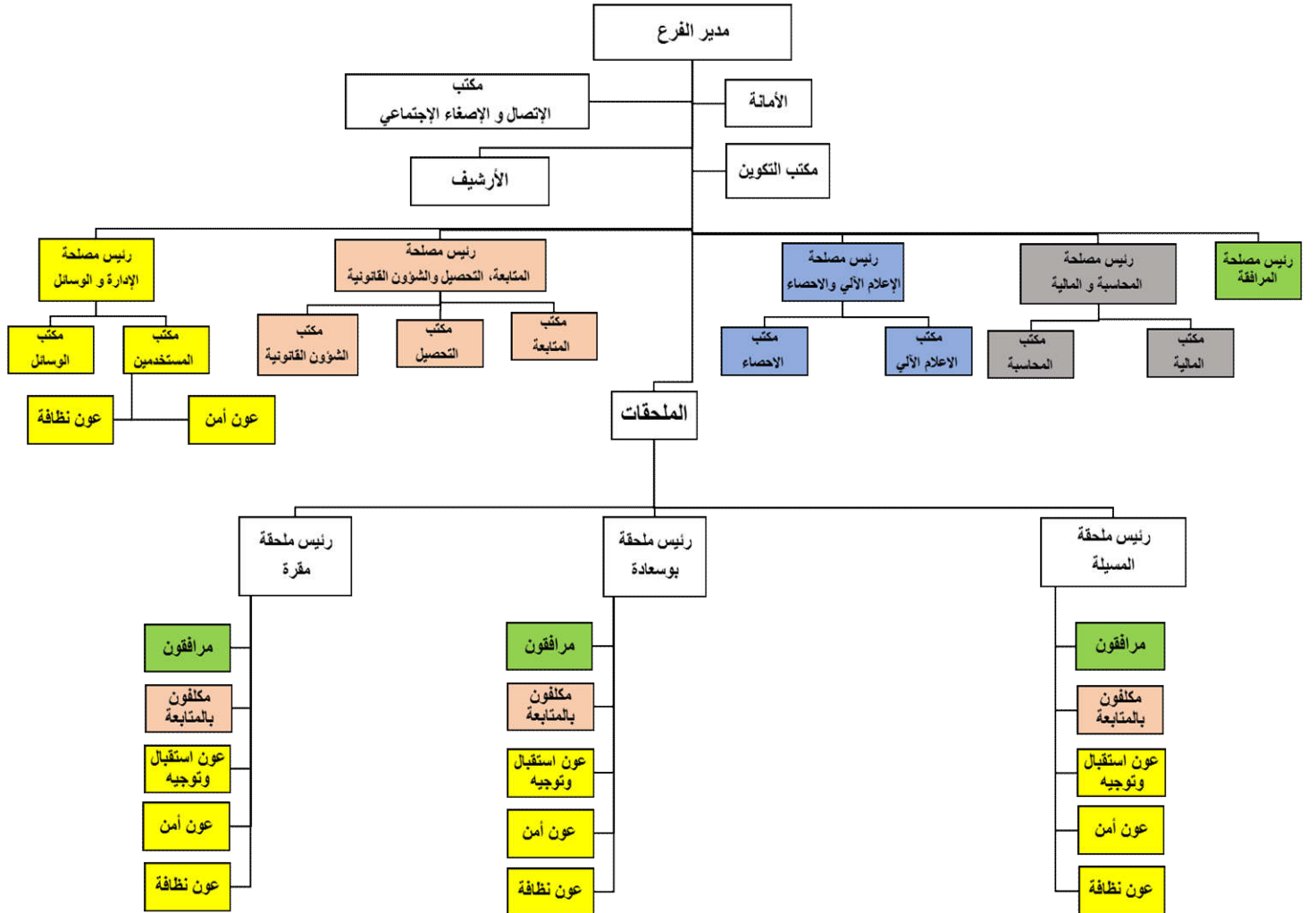


الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية للمشروعات في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب- فرع المسيلة

المطلب الاول :التعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب- فرع المسيلة

تم إنشاء فرع المسيلة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، في الفاتح من فيفري 1998 ، يسير الفرع وفق هيكل تنظيمي يتولى مديرو الفروع الولائية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضمان السير الحسن لهذه الفروع ، و يتم تعيينهم من طرف المدير العام للوكالة و يخضعون لسلطته. وهذا كما هو مبين في الشكل رقم (04) الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع المسيلة.



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-أنساج- فرع المسيلة



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

المطلب الثاني : دراسة مشروع

اولا: الدراسة المالية.

1- تمويل المشروع:

تم تمويل المشروع بالإعتماد على ثلاث مصادر وهي المساهمة المالية للمستثمر، قرض بدون فائدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، قرض بنكي بفوائد منخفضة، ويتم توضيح كل منها في الجدول التالي:

- جدول رقم (03): هيكل المالي

المبلغ	معدلات المشاركة	
172,189.77	2%	مساهمة شخصية
172,189.77		نقدية
0.00		عينية
2,410,656.77	28%	القرض بدون فائدة الكلاسيكي
0.00		قرض بدون فائدة للكرء
0.00		قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة
6,026,641.94	70%	القرض البنكي
8,609,488.48	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

- طريقة تسديد القرض:

جدول رقم (04): جدول اهتلاك القرض البنكي							6,026,641.94	مبلغ القرض
							8.00	مدة القرض
							5.5%	معدل الفائدة البنكية
							100%	معدل الفائدة المخفض
							0.00%	معدل الفائدة الحقيقي
السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	البيان السنوات
1,205,328.39	1,205,328.39	1,205,328.39	1,205,328.39	1,205,328.39	0.00	0.00	0.00	القسط
1,205,328.39	2,410,656.77	3,615,985.16	4,821,313.55	6,026,641.94	6,026,641.94	6,026,641.94	6,026,641.94	الباقى للتسديد
4,218.65	8,437.30	12,655.95	16,874.60	21,093.25	21,093.25	21,093.25	21,093.25	الاشتراك في صندوق الضمان
المرسوم التنفيذي رقم 13/253، المؤرخ في 02 جويلية 2013 المتعلق بتحديد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع، المادة رقم 12، (الجريدة الرسمية الجزائرية)، العدد 35، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 2013.							126,559.48	مبلغ الاشتراك القابل للدفع 0.35 %



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

- جدول رقم (05): هيكل الاستثمار

البيان	التكلفة	التكلفة الكلية
تكلفة الكراء	0.00	0.00
المصاريف الإعدادية	393,488.48	393,488.48
المساهمة في صندوق الضمان	126,559.48	
التأمين	216,929.00	
مصاريف اخرى	50,000.00	
تجهيزات الانتاج	5,000,000.00	5,000,000.00
تجهيزات محلية	5,000,000.00	5,000,000.00
تجهيزات مستوردة	0.00	0.00
ماشية	0.00	0.00
عتاد النقل	3,056,000.00	3,056,000.00
تهيئة	0.00	0.00
ادوات	0.00	0.00
اثاث مكتب	0.00	0.00
عتاد الاعلام الآلي	0.00	0.00
حقوق جمركية ورسوم	0.00	0.00
الضرائب والرسوم الاخرى	160,000.00	160,000.00
مصاريف التركيب	0.00	0.00
مصاريف النقل	0.00	0.00
رأس المال العامل	0.00	0.00
اخرى	0.00	0.00
المجموع	8,609,488.48	8,609,488.48

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (06): رقم الاعمال

البيان	عدد الايام / السنة	رقم الاعمال / الايام	المبلغ
مبيعات البضائع	312	0	0.00
انتاج مباع	312	0	0.00
خدمات مقدمة	312	13000	4,056,000.00
رقم الاعمال			4,056,000.00

المصدر: من إعداد الطالب

جدول رقم (07): رقم الاعمال التقديري خلال سنوات العمر الإنتاجي للمشروع

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
مبيعات البضائع	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
انتاج مباع	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
خدمات مقدمة	4,056,000.00	4,461,600.00	4,907,760.00	5,398,536.00	5,938,389.60	6,532,228.56	7,185,451.42	7,903,996.56
رقم الاعمال	4,056,000.00	4,461,600.00	4,907,760.00	5,398,536.00	5,938,389.60	6,532,228.56	7,185,451.42	7,903,996.56
النمو	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	-

المصدر: من إعداد الطالب

جدول رقم (08): مواد ولوازم مستهلكة التقديرية

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
مواد ولوازم مستهلكة	750,000.00	787,500.00	826,875.00	868,218.75	911,629.69	957,211.17	1,005,071.73	1,055,325.32
النمو	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (09): الخدمات التقديرية

السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	خدمات
723,762.48	695,925.46	669,159.10	643,422.21	618,675.20	594,880.00	572,000.00	550,000.00	النقل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إيجارات واعباء إيجارية
263,186.36	253,063.80	243,330.58	233,971.71	224,972.80	216,320.00	208,000.00	200,000.00	الصيانة والتصليلات
328,982.94	316,329.75	304,163.23	292,464.64	281,216.00	270,400.00	260,000.00	250,000.00	خدمات أخرى
131,593.18	126,531.90	121,665.29	116,985.86	112,486.40	108,160.00	104,000.00	100,000.00	النمو
4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	

المصدر: من إعداد الطالب

جدول رقم (10): مصاريف المستخدمين التقديرية

						عدد الشركاء عدد المستخدمين	0	اجور الشركاء اجور المستخدمين	0
						2	40000	2	2
						2	40000	2	2
السنة 8	السنة 7	السنة 6	السنة 5	السنة 4	السنة 3	السنة 2	السنة 1	البيان	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	اجور الشركاء	
694,725.09	681,103.03	667,748.07	654,654.97	641,818.60	629,233.92	616,896.00	604,800.00	اجور المستخدمين	
2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	النمو السنوي	
694,725.09	681,103.03	667,748.07	654,654.97	641,818.60	629,233.92	616,896.00	604,800.00	مصاريف المستخدمين	

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجرد المالى من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (11): الميزانية الافتتاحية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
172,189.77	1- الاموال الخاصة		
			2- استثمارات
		393,488.48	مصارييف اعدادية
		5,000,000.00	تجهيزات الانتاج
		0.00	ادوات
		3,056,000.00	عتاد النقل
		0.00	اثاث مكتب
		0.00	عتاد الاعلام الآلي
		0.00	تهيئة
		160,000.00	اخرى
			3- مخزونات
		0.00	المواد واللوازم
	5- يون الاستثمارات		4- المدينون
6,026,641.94	قروض بنكية (CMT)	0.00	البنك والصندوق
2,410,656.77	قروض اخرى (PNR Classique)	0.00	مصارييف الكراء
0.00	قروض اخرى (PNR LO)		
0.00	قروض اخرى (PNR VA)		
8,609,488.48	المجموع	8,609,488.48	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (12): الميزانية التقديرية للسنة الاولى والثانية من العمر الانتاجي

الاصول	السنة الاولى			السنة الثانية		
	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي
- استثمارات-2	8,609,488.48	1,205,897.70	7,403,590.78	8,609,488.48	2,411,795.39	6,197,693.09
المصاريف الإعدادية	393,488.48	78,697.70	314,790.78	393,488.48	157,395.39	236,093.09
تجهيزات الانتاج	5,160,000.00	516,000.00	4,644,000.00	5,160,000.00	1,032,000.00	4,128,000.00
ماشية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ادوات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عتاد النقل	3,056,000.00	611,200.00	2,444,800.00	3,056,000.00	1,222,400.00	1,833,600.00
اثاث مكتب	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عتاد الاعلام الآلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تهيئة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
-3 مخزونات			0.00			0.00
المواد واللوازم						
-4 المدينون			1,863,177.75			3,474,772.35
الصندوق			558,953.33			1,042,431.70
بنك			1,304,224.43			2,432,340.64
مصاريف الكراء			0.00			0.00
المجموع			9,266,768.54			9,672,465.44
الخصوم						
1- الاموال الخاصة			172,189.77			172,189.77
نتائج قيد التخصيص						
-5 ديون الاستثمارات						
قروض بنكية			6,026,641.94			6,026,641.94
قروض اخرى (ANSEJ)			2,410,656.77			2,410,656.77
ديون الموردين						
ديون قصيرة الاجل						
ديون الاستغلال			0.00			0.00
النتيجة			657,280.06			1,062,976.96
المجموع			9,266,768.54			9,672,465.44

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (13): الميزانية التقديرية للسنة الثالثة والرابعة من العمر الانتاجي

الاصول	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي	السنة الرابعة	السنة الثالثة
- استثمارات-2	8,609,488.48	3,617,693.09	4,991,795.39	8,609,488.48	4,823,590.78	3,785,897.70		
المصاريف الإعدادية	393,488.48	236,093.09	157,395.39	393,488.48	314,790.78	78,697.70		
تجهيزات الانتاج	5,160,000.00	1,548,000.00	3,612,000.00	5,160,000.00	2,064,000.00	3,096,000.00		
ماشية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		
ادوات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		
عتاد النقل	3,056,000.00	1,833,600.00	1,222,400.00	3,056,000.00	2,444,800.00	611,200.00		
اثاث مكتب	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		
عتاد الاعلام الآلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		
تحفة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		
اخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		
-3 مخزونات			0.00			0.00		
المواد واللوازم								
4- المدينون			5,071,760.74			6,323,953.83		
الصندوق			1,521,528.22			1,897,186.15		
بنك			3,550,232.51			4,426,767.68		
مصاريف الكراء			0.00			0.00		
المجموع			10,063,556.13			10,109,851.52		
الخصوم								
1- الاموال الخاصة			172,189.77			172,189.77		
نتائج قيد التخصيص								
5- ديون الاستثمارات								
قروض بنكية			6,026,641.94			6,026,641.94		
قروض اخرى (ANSEJ)			2,410,656.77			2,410,656.77		
ديون الموردين								
ديون قصيرة الاجل								
ديون الاستغلال						0.00		
النتيجة			1,454,067.65			1,500,363.04		
المجموع			10,063,556.13			10,109,851.52		

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (14): الميزانية التقديرية للسنة الخامسة والسادسة من العمر الانتاجي

الاصول	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي	السنة السادسة
- استثمارات-2	8,609,488.48	6,029,488.48	2,580,000.00	5,160,000.00	3,096,000.00	2,064,000.00	2,064,000.00
المصاريف الإعدادية	393,488.48	393,488.48	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تجهيزات الانتاج	5,160,000.00	2,580,000.00	2,580,000.00	5,160,000.00	3,096,000.00	2,064,000.00	2,064,000.00
ماشية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ادوات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عتاد النقل	3,056,000.00	3,056,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اثاث مكتب	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عتاد الاعلام الآلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تهيئة	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
-3 مخزونات			0.00			0.00	0.00
المواد واللوازم							
4- المدينون			6,690,561.63			7,340,998.76	7,340,998.76
الصندوق			2,007,168.49			2,202,299.63	2,202,299.63
بنك			4,683,393.14			5,138,699.13	5,138,699.13
مصاريف الكراء			0.00			0.00	0.00
المجموع			9,270,561.63			9,404,998.76	9,404,998.76
الخصوم							
1 - الاموال الخاصة			172,189.77			172,189.77	172,189.77
نتائج قيد التخصيص							
5- ديون الاستثمارات							
قروض بنكية			4,821,313.55			3,615,985.16	3,615,985.16
قروض اخرى (ANSEJ)			2,410,656.77			2,410,656.77	2,410,656.77
ديون الموردين							
ديون قصيرة الاجل							
ديون الاستغلال			0.00			0.00	0.00
النتيجة			1,866,401.54			3,206,167.05	3,206,167.05
المجموع			9,270,561.63			6,621,826.42	6,621,826.42

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجرد المالى من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (15): الميزانية التقديرية للسنة السابعة والثامنة من العمر الانتاجي

الاصول	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي	الاجمالي	الاهتلاك	الصافي
السنة السابعة	السنة الثامنة					
- استثمارات-2	5,160,000.00	3,612,000.00	1,548,000.00	5,160,000.00	4,128,000.00	1,032,000.00
المصاريف الإعدادية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تجهيزات الانتاج	5,160,000.00	3,612,000.00	1,548,000.00	5,160,000.00	4,128,000.00	1,032,000.00
ماشية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ادوات	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عتاد النقل	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اثاث مكتب	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
عتاد الاعلام الآلي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تجهية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
اخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
-3 مخزونات			0.00			0.00
المواد واللوازم						
-4 المدينون			3,445,503.32			2,756,174.93
الصندوق			1,033,651.00			826,852.48
بنك			2,411,852.32			1,929,322.45
مصاريف الكراء			0.00			0.00
المجموع			4,993,503.32			3,788,174.93
الخصوم						
1- الاموال الخاصة			172,189.77			172,189.77
نتائج قيد التخصيص						
-5 ديون الاستثمارات						
قروض بنكية			2,410,656.77			1,205,328.39
قروض اخرى (ANSEJ)			2,410,656.77			2,410,656.77
ديون الموردين						
ديون قصيرة الاجل						
ديون الاستغلال			0.00			0.00
النتيجة			0.00			0.00
المجموع			4,993,503.32			3,788,174.93

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجردوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

جدول رقم (16): حساب النتائج التقديرى

السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8	
								بيع البضائع
								بضائع مستهلكة
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المهام الاجمالي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	انتاج مباح
4,056,000.00	4,461,600.00	4,907,760.00	5,398,536.00	5,938,389.60	6,532,228.56	7,185,451.42	7,903,996.56	خدمات مقدمة
750,000.00	787,500.00	826,875.00	868,218.75	911,629.69	957,211.17	1,005,071.73	1,055,325.32	مواد ولوازم مستهلكة
550,000.00	572,000.00	594,880.00	618,675.20	643,422.21	669,159.10	695,925.46	723,762.48	خدمات
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	نقل
200,000.00	208,000.00	216,320.00	224,972.80	233,971.71	243,330.58	253,063.80	263,186.36	ايجار واعباء اجارية
250,000.00	260,000.00	270,400.00	281,216.00	292,464.64	304,163.23	316,329.75	328,982.94	الصيانة والتصليلحات
100,000.00	104,000.00	108,160.00	112,486.40	116,985.86	121,665.29	126,531.90	131,593.18	خدمات اخرى
2,756,000.00	3,102,100.00	3,486,005.00	3,911,642.05	4,383,337.70	4,905,858.29	5,484,454.23	6,124,908.76	القيمة المضافة
604,800.00	616,896.00	629,233.92	641,818.60	654,654.97	667,748.07	681,103.03	694,725.09	مصاريف المستخدمين
288,022.25	216,329.35	196,805.74	179,234.49	159,201.71	140,750.35	123,722.26	107,975.12	مصاريف مختلفة
216,929.00	195,236.10	175,712.49	158,141.24	142,327.12	128,094.41	115,284.96	103,756.47	تأمين
71,093.25	21,093.25	21,093.25	21,093.25	16,874.60	12,655.95	8,437.30	4,218.65	مصاريف اخرى
0.00	0.00	0.00	32,391.22	59,383.90	97,983.43	143,709.03	158,079.93	الضرائب والرسوم
0.00	0.00	0.00	107,970.72	118,767.79	130,644.57	143,709.03	158,079.93	الرسم على النشاط المهني % TAP 2
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	حقوق جبركية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	ضرائب ورسوم اخرى
1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	احتلاكات
2,098,719.94	2,039,123.04	2,031,937.35	2,059,342.00	2,079,138.28	2,112,379.55	2,154,432.02	2,166,677.84	اعباء الاستغلال
657,280.06	1,062,976.96	1,454,067.65	1,852,300.05	2,304,199.43	2,793,478.74	3,330,022.21	3,958,230.93	نتيجة الاجمالية للاستغلال
0.00	0.00	0.00	351,937.01	437,797.89	530,760.96	632,704.22	752,063.88	الضرائب على الIRG او الارباح IBS
657,280.06	1,062,976.96	1,454,067.65	1,500,363.04	1,866,401.54	2,262,717.78	2,697,317.99	3,206,167.05	النتيجة الصافية للاستغلال
1,863,177.75	2,268,874.65	2,659,965.34	2,706,260.74	3,072,299.23	3,468,615.48	3,903,215.68	4,412,064.75	التدقيق التقدي الصافي
1,863,177.75	4,132,052.41	6,792,017.75	9,498,278.49	12,570,577.72	16,039,193.20	19,942,408.88	24,354,473.63	التدقيق التقدي المتراكم
1,741,287.62	1,981,722.99	2,171,324.06	2,064,593.36	2,190,506.89	2,473,074.90	2,782,938.84	3,145,741.19	التدقيق التقدي الحالي
9,941,701.37								صافي VAN القيمة الحالية

المصدر: من إعداد الطالب



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

ما يمكن ملاحظته من جدول حسابات النتائج التقديري هو تزايد صافي التدفقات النقدية و هذا راجع إلى توقع تزايد المبيعات بمعدل 10% و من جهة، و معدل الفائدة المخفض على القروض بنسبة 100% من جهة أخرى.

كما نلاحظ أن الإعفاء الضريبي الذي استفاد منه المشروع في الثلاث سنوات الأولى أثر إيجابا على التدفق النقدي لهاته السنوات

ثانيا :تقييم المشروع

1- معيار فترة الاسترداد . DR :

يحسب وفق العلاقة التالية :

السنوات	السنة 0	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6	السنة 7	السنة 8
التدفقات النقدية	8,609,488.48	1,863,177.75	2,268,874.65	2,659,965.34	2,706,260.74	3,072,299.23	3,468,615.48	3,903,215.68	4,412,064.75
التدفق المتراكم	-8,609,488.48	-6,746,310.73	-4,477,436.08	-1,817,470.73	888,790.00	3,961,089.24	7,429,704.72	11,332,920.40	15,744,985.14

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (16)

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمارات المتبقية التي لم تغطي الإيراد النقدي الصافي للسنة التالية للسنوات السابقة}}{12\%} + \text{عدد السنوات التي لم تغطي إيراداتها كل الاستثمارات}$$

$$\text{وعليه فترة الاسترداد} = 3 + \frac{1,817,470.73}{2,706,260.74} \times 12 = 3.06 \text{ سنوات} + 8 \text{ اشهر}$$

الايام تحسب 0,06 X 30 = 1,8

و بما أن فترة الاسترداد لهذا المشروع تقدر بـ 3 سنوات و 8 شهر و يوم ، أي أقل من مدة المشروع (8 سنوات) ، ومنه فان المشروع مقبول .



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

يمكن أن نستنتج أن التدفقات النقدية تسمح بتغطية تكلفة المشروع في مدة قصيرة، و هذا مناسب للمؤسسة.

2- معيار القيمة الحالية الصافية VAN :

ت حسب وفق العلاقة التالية :

$$VAN = -I_0 + \sum_{t=1}^n CF_t (1+a)^{-t}$$

VAN : القيمة الحالية الصافية .

CFt : الإيرادات السنوية .

a : معدل الخصم

I₀ : القيمة الإسمية للإستثمار .

n : عدد السنوات .

$$VAN = CF_1 (1+0.07)^{-1} + CF_2 (1+0.07)^{-2} + CF_3 (1+0.07)^{-3} + CF_4 (1+0.07)^{-4} + CF_5 (1+0.07)^{-5} + CF_6 (1+0.07)^{-6} + CF_7 (1+0.07)^{-7} + CF_8 (1+0.07)^{-8} - I_0$$

$$VAN = 1,863,177.75 (1+0.07)^{-1} + 2,268,874.65 (1+0.07)^{-2} + 2,659,965.34 (1+0.07)^{-3} + 2,706,260.74 (1+0.07)^{-4} + 3,072,299.23 (1+0.07)^{-5} + 3,468,615.48 (1+0.07)^{-6} + 3,903,215.68 (1+0.07)^{-7} + 4,412,064.75 (1+0.07)^{-8} - 8,609,488.48$$

$$VAN = 18,551,189.85 - 8,609,488.48$$

$$VAN = 9,941,701.37$$

بما أن $VAN > 0$ فإن المشروع يحقق فائض إجمالي يقدر بـ: 9,941,701.37 دج، و بالتالي و

حسب هذا المعيار فإننا نقبل المشروع.

3. حساب معدل العائد المحاسبي TRC

$$TRC = \frac{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^n CF_t}{I_0} \times 100 = \frac{3,044,309.20}{8,609,488.48}$$

$$TRC = 35.36\%$$



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

المشروع يحقق عائد أكبر من العائد المطلوب وهو 7% .
نلاحظ أن المعدلات المتوسطة للعائد عالية جدا و تفوق بكثير معدل الفرصة البديلة و المتمثلة هنا
في متوسط معدلات الفائدة، و بالتالي فمن مصلحة المؤسسة تحقيق المشروع حسب هذا المعيار.
4- معيار مؤشر الربحية: IP :

$$IP = \frac{\sum_{t=0}^n CF_t (1 + a)^{-t}}{I_0}$$

$$IP = \frac{18,551,189.85}{8,609,488.48}$$

$$IP = 2.15$$

نلاحظ أن $IP > 1$ و بالتالي المشروع قابل للتحقيق حسب هذا المعيار، و يمكن تفسير هذه القيم و القول أن
استثمار 1 دج يعطي 2.15 دج مقابل كل دينار مستثمر .

● مما سبق يتبين لنا أن جل المعايير التي استخدمت لتقييم المشروع كانت إيجابية، و أثبتت أن
المشروع قابل للتحقيق، و ذلك و لقدرة على تغطية كل مصاريفه في مدة قصيرة و تحقيق فائض
قيمة و نسبة ربحية عالية.



الفصل الثاني دراسة الجدوى المالية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم

خلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نقول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مؤسسة حكومية أسست لغرض تدعيم ، تقدم الدعم و الاستشارة و ترافق الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة. يدير الوكالة مدير عاما وتزود بلجنة مراقبة وفيها أيضا مجلس للتوجيه، كما أن الإستفادة من إعانات الوكالة تفرض توفر شروط معينة في المستثمر ذاته وأخرى تتعلق برأس مال المستثمر كما أن هؤلاء المستثمرين يستفيدون من مزايا تقدمها الوكالة تتمثل في تخفيضات على الفوائد وبعض الإعفاءات الضريبية. والوكالة تقوم أيضا بإعداد دراسات جدوى تسويقية ومالية وهندسية للمشاريع المراد الاستثمار فيها ومثال ذلك المشروع المقدم سابقا.



خاتمة

خاتمة

تناولنا في دراستنا موضوع دراسة الجدوى الاقتصادية التي تمثل خطوة واجبة الحصول قبل القيام بأي مشروع استثماري سواء كان هذا المشروع جديداً أو توسعاً في مشروع قائم أو إحلال مشروع قائم آخر وهذا لضمان نجاح المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال مساهمتها في اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ومساعدتها للمستثمرين في تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية أحسن استغلال.

أما الجانب المالي فتعمل دراسة الجدوى فيه على تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمشاريع. تستعمل في معايير التقييم المختلفة، وكذا تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمشاريع.

وقد توصلنا في دراستنا هذه الى النتائج التالية:

1- تعتبر دراسة الجدوى المالية كمستند يثبت ربحية المشروع، ومحفز لمؤسسات المالية من اجل اتخاذ قرار التمويل، فبعض البنوك والمؤسسات المالية لا تمنح القروض ولا تقوم بتمويل المشاريع. الاستثمارية إلا بعد دراسة الجدوى المالية لها، وبالتالي تصبح دراسة الجدوى المالية أحد الضمانات الهامة التي تكفل استرداد القرض بالنسبة للجهة المقرضة.

2- تساعد دراسة الجدوى المالية على اتخاذ قرار التمويل وترشيد الاستثمار وتوجيه إلى أفضل المشاريع الاستثمارية، بهدف تعظيم العائد على الاستثمار، والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.

3- الجانب التطبيقي لهذه الدراسة بعيد كل البعد عن الجانب النظري لها، وتجلي لنا هذا من خلال الصعوبات التي واجهتنا خلال القيام بالدراسة في شقها التطبيقي، خاصة تلك المتعلقة بعدم توفر المعلومات لاستعمالها في طرق التقييم بما فيها المخاطرة وعدم التأكد.

4- التقييم المالي يهدف أساساً إلى تحقيق المردودية المالية للمنشأة أو الشخص المستثمر، أما التقييم الاقتصادي فيهدف أساساً إلى قياس مدى المساهمة الحقيقية للمشروع في تحقيق أهداف التنمية (اقتصادية، وغير اقتصادية).

5- تعتبر فترة الاسترداد من أكثر طرق تقييم نتائج الفرص الاستثمارية جاذبية من وجهة نظر المنشآت التي تعاني من عجز خطير في سيولتها النقدية، إذ بمقتضاها تعطي أولوية لتنفيذ الفرص الاستثمارية التي تتميز بسرعة تدفقاتها النقدية، ومن ثم يمكن أن تساهم في حل مشكلة السيولة لهذه المنشآت في الأجل القصير.

6- الاعتماد على طريقة فترة الاسترداد قد تصبح أكثر تفضيلاً في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي وبصفة خاصة في الدول التي تتسم بعدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.



خاتمة

- 7 -يفيد م عيار المتوسط للعائد TMR في تقييم أداء المشروع الاستثماري من خلال العائد السنوي في الوحدة من رأس المال المستثمر فيما يطلق عليه إنتاجية رأس المال مقارنة بتكلفة الوحدة من رأس المال المستثمر وقدرة المشروع على توفير مصادر للتمويل حيث يعتبر المعدل المرتفع من العائد السنوي دليلا على القدرة الايرادية للمشروع التي تبنى عليها قرارات التمويل عادة.
- 8 اعتماد الوكالة على طريقة صافي القيمة الحالية من اجل تقييم ربحية المشروع ، دون الجوء إلى مختلف المعايير الأخرى في التقييم
- 9 تساهم مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا الاعانات والامتيازات التي يمنحها الجهاز في نجاح المشاريع .

الاقتراحات:

- 1 ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا بتقديم ضمانات للمستثمرين نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي وكذا التغيير المستمر للقوانين التي لاتصب غالبا في صالح اصحاب المشاريع.
- 2 يجب الاعتماد على ذوي الاختصاص والخبرة في هذا المجال وتكوين الكوادر التي تقوم باعداد دراسات الجدوى من اجل تقييم المشاريع واتخاذ القرارات الرشيدة.
- 3 ضمان ديمومة المشاريع المنشأة في اطار الاجهزة الداعمة وكذا مرافقتها بعد الانطلاق الفعلي للمشروع وهذا عن طريق ابرام الاتفاقيات مع مختلف الشركاء من مؤسسات عمومية او خاصة ودعمها عبر دفاتر شروط .
- 4 ترقية وتطوير وتشجيع المبادرة المقاولاتية في الوسط الجامعي وتحفيز الروح المقاولاتية لدى الباحثين والطلبة وهذا للبحث عن مشاريع استثمارية ابداعية وذلك لتطوير قدرات بلدنا في المقاولات .
- 5 استعمال طرق التقييم الاخرى لربحية المشروعات في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا وفق قطاعات النشاطات المخلفة فمثلا :استخدام فترة الاسترداد في الانشطة المهن الحرة وهذا لعائدها الكبير .
- 6 ضرورة عودة دور الوكالة وفق البرنامج الذي انشأت والتي تعتمد على إستراتيجية شاملة ومتكاملة قائمة على مقارنة اقتصادية للحد من ظاهرة البطالة . كما يركز كذلك على تشجيع الاستثمار الإنتاجي المولد لفرص العمل، تنمية الموارد البشرية عن طريق التكوين ، معالجة البطالة، وعصرنة مؤسسات تسيير سوق العمل.
- 7 -التكوين، حسب المنهجية المعتمدة من طرف المكتب الدولي للعمل BIT المتضمنة انواع متعددة من التكوين1- جِدْ فكرة مؤسستك يسمح لك هذا التكوين بإيجاد فكرة مؤسسة أكثر ملائمة مع إمكانياتك وقدراتك الإدارية والاحتياجات الفعلية للسوق.2- أنشأ مؤسستك المكوّن: يعلّمك كيفية



خاتمة

وضع مخطط عملك 3- سير مؤسستك بشكل أفضل بعد تحليل لاحتياجات التكوين، يقترح
المكوّن على المتعاملين إتباع تكوين أساسي يشمل المواد التي تهمهم أكثر من بين المحاور الثمانية التي
يتضمنها التكوين: المؤسسة والعائلة، التسويق، حساب الأسعار، تسيير المخازن، التموين، المحاسبة،
التخطيط المالي، المستخدمين والإنتاجية.



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية الكتب

- 1- محمد أيمن عبد اللطيف عشوش، الأصول العلمية لدراسة جدوى مشاريع الاستثمار، الطبعة الثانية، القاهرة، 2000 ،
- 2- محمد صالح المناوي- نihal فريد مصطفى- جلال إبراهيم العيد، الاستثمار في الأسهم و السندات، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2003.
- 3- أرشد فؤاد التميمي ، أسامة عزمي سلام ، _ الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن ، 2004.
- 4- محمد بلقاسم حسن بملول، الاستثمار وإشكالية التوازن الجهدي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.
- 5- هوشيار معروف ، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى، 2003.
- 6- محمد مطر، ادارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة 2 الأردن 1999 .
- 7- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية مع مشروعات BOT، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2001.
- 8- عبد الحميد عبد المطلب ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000.
- 9- نبيل شاكر، إعداد دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديد، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1998 .
- 10- أحمد عبدالرحيم زردق و محمد سعيد بسيوني، مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية ، برنامج محاسبة البنوك والبورصات الفصل الدراسي الثاني، جامعة بنها. 2011
- 11- يحيى عبد الغني أبو الفتوح ، دراسة جدوى المشروعات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.
- 12- أحمد فوزي ملوخية، أسس دراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية، جامعة الإسكندرية 2005.
- 13- نصيرة ابراهيم حمودة، الطاوس حمداوي، استخدام اسلوب تحليل الحساسيت في تقييم المشاريع الاستثمارية ، دراسات، العلوم الاداري، جامعة عنابة ، 2015.



المذكرات والاطروحات

- 1-برحومة عبد الحميد ، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، منشورة، فرع إقتصاد، جامعة قسنطينة ، الدفعة 2006-2007.
- 2- زهية حوري، تقييم المشروعات في البلدان النامية ، اطروحة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم الاقتصادية، منشورة، فرع إقتصاد كمي ، جامعة قسنطينة ، الدفعة 2006-2007.
- 3- مزارى أمينة وقريشي حسبية، دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع الشراكة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، غير منشورة فرع مالية ، المركز الجامعي بالمدينة ، الدفعة 2007-2008.
- 4- لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع التخطيط والتنمية ، جامعة تلمسان ، الدفعة 2013-2014.
- 5- سعودي بلقاسم ، تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تسيير المالية العامة ، جامعة تلمسان ، الدفعة 2001-2002.
- 6- قويدري محمد، اسس دراسات الجدوى و معايير تقييم المشروعات الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي ، غير منشورة، جامعة الجزائر ، الدفعة 1997-1998.
- 7- بن مسعود نصر الدين، دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف، S.CI.BS، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص بحوث عمليات و تسير المؤسسة، جامعة تلمسان ، 2009-2010 .

القوانين والمراسيم:

- 1-المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 2003/09/06 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 و تتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي ، (الجريدة الرسمية عدد54) .
- 2-المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 2003/09/10 ،(الجريدة الرسمية، العدد 54) .
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 11-101 المؤرخ في 2011/03/06 ،(الجريدة الرسمية، العدد 14) .
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 1998/06/14،(الجريدة الرسمية، العدد 42) .
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 03-289 المؤرخ في 2003/09/10،(الجريدة الرسمية، العدد 54) .
- 6-المرسوم التنفيذي رقم 11/103، المؤرخ في 06 مارس 2011، الجريدة الرسمية الجزائرية،



العدد 14، المرسوم التنفيذي رقم 89/09 المؤرخ في 07 فيفري 1989، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 91/321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991.

المراجع الالكترونية:

1-الموقع الالكتروني للوكالة ANSEJ.

<http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes>; vue le : 20/09/2017

2-دليل المؤسسة المصغرة ANSEJ

المراجع باللغة الاجنبية

Ouvrages

1-Gérard CHARREAUX, analyse de gestion financière, Litec, 1998,



الملاحق

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



إنشاء مؤسسة مدعرة

التمويل الثاني

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
- 3- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة اتساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	28 %	2 %	70 %

بقي مرحلة استقلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنائيات و إضافات البنائيات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المدعرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الإستغلال.

(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المدعرة من تخفيض جبائي :-

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

www.ansej.org.dz

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة اتساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	29 %	1 %	70 %

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي بـ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض إضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...)
لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المدعرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المدعرة.



08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36

الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

الملاحق

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



إنشاء مؤسسة مصغرة التمويل الثاني

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثاني تتشكل التركيبة المالية من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثاني

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	29%	71%

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	28%	72%

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوسنة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجرافية الوحيد (IFU) ابتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط، أو سنة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجرافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:

- 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي



08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz



الملاحق

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



القروض الإضافية بدون فائدة :-

- الورشات المتحركة
- المكاتب الجماعية
- الكراء



عربة ورشة

انتم حاملوا شهادة التكوين المهني، المتراوح عمركم بين 19 و 40 سنة،
يمكنكم الاستفادة من تمويل نشاطكم عربة ورشة في إطار دعم الوكالة بقرض من الوكالة بنسبة 28% أو 29% وبمساهمة شخصية بنسبة 01% أو 02% و بقرض بنكي بنسبة 70% (مخفض الفوائد 100%)، وذلك لاقتناء ورشتكم المتنقلة و ممارسة نشاطكم في مجالات الترميم، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، تركيب الزجاج، دهان العمارات و ميكانيك السيارات... (الخ).
و زيادة على ذلك، تستفيدون أيضا من قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة بقيمة 500.000 دج.



مكاتب جماعية

انتم الاطباء، المحاسبين الخبراء، المدققين للحسابات،
مكاتب الدراسات التابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية،
يمكنكم الاستفادة من تمويل نشاطكم في إطار القروض الممنوحة اياكم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و بقرض بنكي بنسبة 70% (مخفض الفوائد 100%)، و ذلك بمساهمة شخصية بنسبة 1% أو 2% من كلفة الاستثمار.
و زيادة على ذلك، تستفيدون أيضاً من قرض للكراء بقيمة تصل الى 1.000.000 دج، مع زميل واحد أو أكثر في نفس المقر "مكتبكم الجماعي".

يعتبر القرض الإضافي، قرض بدون فائدة، زيادة على القروض الممنوحة في إطار التمويل الثلاثي.

قرض الكراء

انتم اصحاب المشاريع في مجال الخدمات، تريدون انشاء مؤسستكم المصغرة،
زيادة على مساهمتكم الشخصية بقيمة 1% أو 2%، قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 28% أو 29% و القرض البنكي مخفض الفوائد 100% (0% نسبة الفوائد)،
استفيدوا أيضا من قرض الكراء بدون فائدة يصل إلى 500.000 دج لجميع النشاطات باستثناء تلك الخاصة بالمكاتب الجماعية.



إن مدة تسديد القرض البنكي لا يمكنها أن تكون أقل من ثمان (08) سنوات منها 03 سنوات إرجاء



www.ansej.org.dz

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر

الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36

الفاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74



الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	06/08/2017	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	03/08/2017
ANTENNE DE :	M'SILA	ANNEXE DE:	M'SILA
N° DOSSIER (sie je3)		NOMENCLATURE	CNRC
INTITULE DU PROJET :	M EDECIN	CODE	
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE		
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	OUI
		TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom :		Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à :	
Situation familiale :	c	HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :	M EDECIN	E-mail :	
Expérience professionnelle :	M EDECIN		

II / - LES ASSOCIES

Premier associé :

Nom :		Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à :	
Situation familiale :		HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :		E-mail :	
Expérience professionnelle :			

Deuxieme associé :

Nom :		Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à :	
Situation familiale :		HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :		E-mail :	
Expérience professionnelle :			

Troisième associé :

Nom :		Nom de jeune fille:	
Prénom :			
Fils de:		et de :	
Date et lieu de naissance :		à :	
Situation familiale :		HANDICAPE:	
Adresse:			
Tel fixe		Mobile	
Diplôme(s) :		E-mail :	
Expérience professionnelle :			



الملاحق

(A.2) PRESENTATION DU PROJET					
a) Nature du projet					
b) Localisation du projet					
Siège social :					
Caractéristiques de la zone où se trouvent ces locaux : URBAINE					
c) Nombre d'emplois à créer :					
Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) : 2					
(B) ETUDE DE MARCHE					
(B.1) OFFRE GLOBALE					
(B.2) DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL					
Caractéristiques de la demande :					
(B.3) MARCHE CONCURRENTIEL					
(B.4) MARCHE DU PROJET					
(B.5) CANAUX DE DISTRIBUTION					
(B.6) POLITIQUE DES PRIX					
(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION					



الملاحق

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

Cycle de production (en Jour)

(C.2) EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

(en DA)		
Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	393,488.48	393,488.48
Cotisation fonds de garantie	126,559.48	0.00
Assurances	216,929.00	0.00
Autres frais	50,000.00	0.00
Equipements de production	5,000,000.00	5,000,000.00
Equipements locaux	5,000,000.00	0.00
Equipements importés	0.00	0.00
Cheptel	0.00	0.00
Matériels roulants	3,056,000.00	3,056,000.00
Aménagements	0.00	0.00
Outils	0.00	0.00
Mobilier de bureau	0.00	0.00
Matériels informatiques	0.00	0.00
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00
Autres impôts et taxes	160,000.00	160,000.00
Frais d'installation	0.00	0.00
Frais de transport	0.00	0.00
Montage et essais	0.00	0.00
Fonds de roulement	0.00	0.00
Autres1	0.00	0.00
Autres2	0.00	0.00
TOTAL	8,609,488.48	8,609,488.48

(C.3) DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.

0 DA



الملاحق

ANSEJ

Chiffres d'affaires prévisionnel

Nombre de jour /mois 26 nombre de mois 12

Exemple : Prévion d'un chiffre d'affaires de 4.500 DA/jour avec une évolution annuelle de 10%

En considérant une moyenne d'activité de (6 jours X 48 semaines) soit 288 jours / an.

	Nombre Jours/an	CA / Jours	Montant:	
Ventes marchandises	312	0	0.00	
Production vendue	312	0	0.00	
prestations fournies	312	13000	4,056,000.00	
Chiffre d'affaires			4,056,000.00	

VAN	9,941,701.37
RBE 1ER ANNEE	657,280.06

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Ventes marchandises	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
prestations fournies	4,056,000.00	4,461,600.00	4,907,760.00	5,398,536.00	5,938,389.60	6,532,228.56	7,185,451.42	7,903,996.56
Chiffre d'affaires	4,056,000.00	4,461,600.00	4,907,760.00	5,398,536.00	5,938,389.60	6,532,228.56	7,185,451.42	7,903,996.56
Evolution	10%	10%	10%	10%	10%	10%	10%	

Marchandises et matières consommées

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matières et Fournitures consoc	750,000.00	787,500.00	826,875.00	868,218.75	911,629.69	957,211.17	1,005,071.73	1,055,325.32
Evolution	5%	5%	5%	5%	5%	5%	5%	

Services :

	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
SERVICES	550,000.00	572,000.00	594,880.00	618,675.20	643,422.21	669,159.10	695,925.46	723,762.48
Transport	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Loyers et charges locatives	200,000.00	208,000.00	216,320.00	224,972.80	233,971.71	243,330.58	253,063.80	263,186.36
Entretien et réparation	250,000.00	260,000.00	270,400.00	281,216.00	292,464.64	304,163.23	316,329.75	328,982.94
Autres services	100,000.00	104,000.00	108,160.00	112,486.40	116,985.86	121,665.29	126,531.90	131,593.18
Evolution	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%	4.00%

Frais du personnel :

nombre associés	0	salaires associés	0
nombre employés	2	salaires employés	40000
	2		40000

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Salaires associés	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Salaires employés	604,800.00	616,896.00	629,233.92	641,818.60	654,654.97	667,748.07	681,103.03	694,725.09
Evolution annuelle	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%	2.00%
Frais du personnel	604,800.00	616,896.00	629,233.92	641,818.60	654,654.97	667,748.07	681,103.03	694,725.09

Frais divers :

Rubriques	EX1	EX2	EX3	EX4	EX5	EX6	EX7	EX8
Assurances	216,929.00	195,236.10	175,712.49	158,141.24	142,327.12	128,094.41	115,284.96	103,756.47
Otisation Fonds de Garantie	21,093.25	21,093.25	21,093.25	21,093.25	16,874.60	12,655.95	8,437.30	4,218.65
Autre Frais	50,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL	288,022.25	216,329.35	196,805.74	179,234.49	159,201.71	140,750.35	123,722.26	107,975.12



الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Zone :	1	Type de financement:	1
* Zone 1 : Zone normale		* Triangulaire	1
* Zone 2 : Zone à promouvoir		* Mixte	2

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)			N°Dossier :	0
Rubrique	Coût	Coût TOTAL	Raison sociale	
Frais de la location	0.00	0.00	Gérant :	
Frais préliminaires	393,488.48	393,488.48	Activité :	MEDECIN
Cotisation fonds de garantie	126,559.48			
Assurances	216,929.00			
Autres frais	50,000.00			
Equipements de production	5,000,000.00	5,000,000.00	Montant des équipements importés en DA	
Equipements locaux	5,000,000.00		Cours de conversion relevé le	
Equipements Importés	0.00		Montant Equip	0.00
Cheptel	0.00	0.00	Cours Devise en DA	0.00
Matériels pulvants	3,056,000.00	3,056,000.00	Montant en DA	0.00
Aménagements	0.00	0.00		
Outils	0.00	0.00		
Mobilier de bureau	0.00	0.00		
Matériels informatiques	0.00	0.00		
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00		
Autres impôts et taxes	160,000.00	160,000.00		
Frais d'installation	0.00	0.00		
Frais de transport	0.00			
Montage et essais	0.00			
Fonds de roulement	0.00	0.00		
Autres1	0.00	0.00		
Autres2	0.00	0.00		
TOTAL	8,609,488.48	8,609,488.48		

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	172,189.77
Numériques		172,189.77
Nature		0.00
PNR Classique	28%	2,410,656.77
PNR LO		0.00
PNR VA		0.00
Crédit Bancaire	70%	6,026,641.94
TOTAL	100%	8,609,488.48

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	6,026,641.94							
Durée du crédit	8.00							
Taux d'intérêt bancaire	5.5%							
Taux de bonification	100%							
Taux d'intérêt réel	0.00%							
Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0.00	0.00	0.00	1,205,328.39	1,205,328.39	1,205,328.39	1,205,328.39	1,205,328.39
Reste à rembourser (encours)	6,026,641.94	6,026,641.94	6,026,641.94	6,026,641.94	4,821,313.55	3,615,985.16	2,410,656.77	1,205,328.39
Cotisation au FG	21,093.25	21,093.25	21,093.25	21,093.25	16,874.60	12,655.95	8,437.30	4,218.65
Cotisation à verser	126,559.48							

Le taux de bonification est égal à 100 % et ce en application des dispositions du décret exécutif n° 13-253 du 2 juillet 2013.



الملاحق

(D.5) TCR PREVISIONNELS								
	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
Marge brute	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Production vendue	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Prestations fournies	4,056,000.00	4,461,600.00	4,907,760.00	5,398,536.00	5,938,389.60	6,532,228.56	7,185,451.42	7,903,996.56
Matière et fournitures consom	750,000.00	787,500.00	826,875.00	868,218.75	911,629.69	957,211.17	1,005,071.73	1,055,325.32
Services	550,000.00	572,000.00	594,880.00	618,675.20	643,422.21	669,159.10	695,925.46	723,762.48
Transport	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Loyers charges locatives	200,000.00	208,000.00	216,320.00	224,972.80	233,971.71	243,330.58	253,063.80	263,186.36
Entretien et réparation	250,000.00	260,000.00	270,400.00	281,216.00	292,464.64	304,163.23	316,329.75	328,982.94
Autres services	100,000.00	104,000.00	108,160.00	112,486.40	116,985.86	121,665.29	126,531.90	131,593.18
Valeur ajoutée	2,756,000.00	3,102,100.00	3,486,005.00	3,911,642.05	4,383,337.70	4,905,858.29	5,484,454.23	6,124,908.76
Frais de personnel	604,800.00	616,896.00	629,233.92	641,818.60	654,654.97	667,748.07	681,103.03	694,725.09
Frais divers	288,022.25	216,329.35	196,805.74	179,234.49	159,201.71	140,750.35	123,722.26	107,975.12
Assurances	216,929.00	195,236.10	175,712.49	158,141.24	142,327.12	128,094.41	115,284.96	103,756.47
Autres frais	71,093.25	21,093.25	21,093.25	21,093.25	16,874.60	12,655.95	8,437.30	4,218.65
Impôts et taxes	0.00	0.00	0.00	32,391.22	59,383.90	97,983.43	143,709.03	158,079.93
TAP 2%	0.00	0.00	0.00	107,970.72	118,767.79	130,644.57	143,709.03	158,079.93
Droit de douanes	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres impôts et taxes	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Amortissements	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70	1,205,897.70
Charges d'exploitation	2,098,719.94	2,039,123.04	2,031,937.35	2,059,342.00	2,079,138.28	2,112,379.55	2,154,432.02	2,166,677.84
RBE	657,280.06	1,062,976.96	1,454,067.65	1,852,300.05	2,304,199.43	2,793,478.74	3,330,022.21	3,958,230.93
IRG ou IBS	0.00	0.00	0.00	351,937.01	437,797.89	530,760.96	632,704.22	752,063.88
R.net d'exploitation	657,280.06	1,062,976.96	1,454,067.65	1,500,363.04	1,866,401.54	2,262,717.78	2,697,317.99	3,206,167.05
Cash flow net	1,863,177.75	2,268,874.65	2,659,965.34	2,706,260.74	3,072,299.23	3,468,615.48	3,903,215.68	4,412,064.75
Cash flow cumulés	1,863,177.75	4,132,052.41	6,792,017.75	9,498,278.49	12,570,577.72	16,039,193.20	19,942,408.88	24,354,473.63
Cash flow actualisés	1,741,287.62	1,981,722.99	2,171,324.06	2,064,593.36	2,190,506.89	2,473,074.90	2,782,938.84	3,145,741.19
VAN	9,941,701.37							



الملاحق

(D.4) BILAN D'OUVERTURE			
ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	172,189.77
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	393,488.48		
Equipements de production	5,000,000.00		
Outils	0.00		
Matériel Roulant	3,056,000.00		
Matériels de bureau	0.00		
Matériels informatiques	0.00		
Aménagement	0.00		
Autres	160,000.00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0.00		
4- CREANCES		5- DETTES D'INVESTISSEMENT	
Caisse et banque	0.00	Emprunts bancaires(CMT)	6,026,641.94
Frais de la location	0.00	Autres emprunts (PNR Classique)	2,410,656.77
		Autres emprunts (PNR LO)	0.00
		Autres emprunts (PNR VA)	0.00
TOTAL	8,609,488.48	TOTAL	8,609,488.48



الملاحق

Bilan Prévisionnels						
	1er année			2 ème année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	8,609,488.48	#####	7,403,590.78	8,609,488.48	2,411,795.39	6,197,693.09
Frais Préliminaires	393,488.48	78,697.70	314,790.78	393,488.48	157,395.39	236,093.09
Equipements de Production	5,160,000.00	516,000.00	4,644,000.00	5,160,000.00	1,032,000.00	4,128,000.00
Cheptel	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Outils	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Equipements Roulant	3,056,000.00	611,200.00	2,444,800.00	3,056,000.00	1,222,400.00	1,833,600.00
Matériels de bureau	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Matériels informatiques	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Aménagement	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3-STOCKS			0.00			0.00
Matieres et Fournit						
4- CREANCES			1,863,177.75			3,474,772.35
la caisse			558,953.33			1,042,431.70
Banque			1,304,224.43			2,432,340.64
Frais de location			0.00			0.00
T O T A L			9,266,768.54			9,672,465.44
PASSIF						
1- FONDS PROPRES			172,189.77			172,189.77
Resultat en Inst.D'affect.						
5- DETTES D'INVESTISS						
Emprunts bancaires			6,026,641.94			6,026,641.94
Autres emprunts (ANSEJ)			2,410,656.77			2,410,656.77
Dettes fournisseurs						
Dettes à court terme						
Détention pour compte			0.00			0.00
Dettes d'exploitation			0.00			0.00
RÉSULTATS			657,280.06			1,062,976.96
T O T A L			9,266,768.54			9,672,465.44



الملاحق

3 ème Année			4 ème année			5 ème Année		
BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
8,609,488.48	3,617,693.09	4,991,795.39	8,609,488.48	4,823,590.78	3,785,897.70	8,609,488.48	6,029,488.48	2,580,000.00
393,488.48	236,093.09	157,395.39	393,488.48	314,790.78	78,697.70	393,488.48	393,488.48	0.00
5,160,000.00	1,548,000.00	3,612,000.00	5,160,000.00	2,064,000.00	3,096,000.00	5,160,000.00	2,580,000.00	2,580,000.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
3,056,000.00	1,833,600.00	1,222,400.00	3,056,000.00	2,444,800.00	611,200.00	3,056,000.00	3,056,000.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00			0.00			0.00
		5,071,760.74			6,323,953.83			6,690,561.63
		1,521,528.22			1,897,186.15			2,007,168.49
		3,550,232.51			4,426,767.68			4,683,393.14
		0.00			0.00			0.00
		#####			#####			9,270,561.63
		172,189.77			172,189.77			172,189.77
		6,026,641.94			6,026,641.94			4,821,313.55
		2,410,656.77			2,410,656.77			2,410,656.77
		0.00			0.00			0.00
		0.00			0.00			0.00
		1,454,067.65			1,500,363.04			1,866,401.54
		#####			#####			9,270,561.63



الملاحق

6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
5,160,000.00	3,096,000.00	2,064,000.00	5,160,000.00	3,612,000.00	1,548,000.00	5,160,000.00	4,128,000.00	1,032,000.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
5,160,000.00	3,096,000.00	2,064,000.00	5,160,000.00	3,612,000.00	1,548,000.00	5,160,000.00	4,128,000.00	1,032,000.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
		0.00			0.00			0.00
		7,340,998.76			3,445,503.32			2,756,174.93
		2,202,299.63			1,033,651.00			826,852.48
		5,138,699.13			2,411,852.32			1,929,322.45
		0.00			0.00			0.00
		9,404,998.76			4,993,503.32			3,788,174.93
		172,189.77			172,189.77			172,189.77
		3,615,985.16			2,410,656.77			1,205,328.39
		2,410,656.77			2,410,656.77			2,410,656.77
		0.00			0.00			0.00
		0.00			0.00			0.00
		3,206,167.05			0.00			0.00
		9,404,998.76			4,993,503.32			3,788,174.93



الملخص

لقد جاءت دراساتنا هذه التي نحاول من خلالها ابراز اهمية دراسات الجدوى المالية للقيام باي مشروع استثماري خاصة منها الممولة في اطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وباقي الاجهزة الداعمة ، وهذا يتطلب وضع مجموعة من المعايير التي تساعد على ترتيب هذه المشروعات وفقا لأهميتها ونجاعتها، والاعتماد على التقييم الاقتصادي في الاختيار والمفاضلة بين المشاريع الاستثمارية ،

Résumé

Notre étude a essayé de démontrer l'importance des études de faisabilité financière pour faire n'importe quel projet d'investissement surtout ceux financés dans le cadre du dispositif l'agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes et d'autre dispositifs de soutien, cela nécessite un ensemble de critères pour vous aider à organiser des projets d'après de leur importance et de leur efficacité, on peut se baser sur l'évaluation économique pour le choix et la différenciation entre différents projet d'investissements.

